

مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بَدْمَشَق



بِقِيَامِ الخَاطِيبِ السَّائِمِي

للإمام

أبي الفتح عثمان بن حنين

« وهي ما لم ينشر في المطبوعة »

تحقيق

الدكتور محمد أحمد الدالي

طبعة الضيف

١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

بِقِيَامِ الْإِسْلَامِ

لِلْإِمَامِ

أَبِي نَفْسَةَ عُمَانَ بْنِ حَسِينِ

« وَهِيَ مَالِمٌ يَنْشُرُ فِي الْمَطْبُوعَةِ »

تَحْقِيقُ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ أَحْمَدُ الدَّلَالِي



بقية « الخطريات »

للإمام أبي الفتح عثمان بن جني
وهي ما لم ينشر في المطبوعة

حققها وعلق عليها

الدكتور محمد أحمد الدالي

وقفت يوماً - أظنه سنة ١٩٨٠م - على مصورة عن قطعة من مخطوطة كتاب الإمام أبي الفتح عثمان بن جني « الخطريات » التي تحتفظ بها مكتبة الأسكوريال برقم ٧٧٨ ، سماها بعض من وقف عليها « مجموع في علم البلاغة » !! ولا تُعرف لها ثانية فيما نعلم .

وهذه القطعة المصورة ثلاثون لوحاً (٤٢ - ٧٢) فيه الأوراق ٤١ ظ - ٧١ ظ ؛ فعدة صفحاتها ستون (٨٢ - ١٤٢) . وفيها خرم في غير موضع منها واضطراب في ترتيب أوراقها .

وكنت قد أخذت في انتساخها ، وحدثت بأمرها أستاذي علامة الشام أحمد راتب النفاخ^(*) ، فأخبرني - حفظه الله - أن الأستاذ علي ذو الفقار شاكر ابن أخي العلامة الشيخ محمود محمد شاكر - أطلال الله بقاءه - يعمل فيها ، فتركها وانتظرت فراغ الأستاذ علي من العمل فيها ونشرها . ثم لقيت الأستاذ علياً سنة ١٩٨٢ فيما أظن في منزل الأستاذ

(*) [اختار الله لجواره الأستاذ العلامة أحمد راتب النفاخ يوم الجمعة ١١ شعبان ١٤١٢هـ / ١٤ شباط ١٩٩٢م ، رحمه الله رحمة واسعة وغفر له . وكان صاحب المقالة - سلمها إلى الجمع من قبل] .

النفاخ ، فأخبرني - وقد جرى ذكر الخاطريات - أنه يكاد يفرغ من العمل فيها .

ثم كررت السنون ، وسمعت أنها طبعت بدار الغرب الإسلامي سنة ١٩٨٨ ، ولم أرها . ثم اقتنيت نسخة منها بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩١ . فأخذت في قراءتها ، وخطر لي أن أبحث عن مسائل فيها كنت على ذكر منها ، ومسائل كنت أحلت عليها في بعض ما نشرت أو في بعض ما أراجع فيه من كتب العربية ، فلم أصب في « الخاطريات » المطبوعة بعض تلك المسائل . ثم أيقنت أن المطبوعة خالية من بعض المسائل .

ولما رجعت النظر في مصورة قطعة مخطوطة الخاطريات التي عندي والمطبوعة تبين لي أن الأستاذ علياً حقق من الخاطريات ٥٢ لوحاً ، وترك ٢٠ لوحاً ، هي الألواح ٢/٥٣ - ١/٧٢ وهو آخر الكتاب .

أعاد الأستاذ علي الأوراق المضطربة إلى مواضعها ، وجعل الكتاب في ثلاثة أقسام :

القسم الأول تضمن ٢٢٥ مسألة . وهو في المخطوطة في الصفحات ١ - ١٠٥ = الألواح ١ - ٢/٥٣ .

والثاني ما خرج ابن جني من شعر تأبط شرّاً ٣٧ مسألة (المسائل ٢٢٦ - ٢٦٢) . وهو في المخطوطة في الصفحات ٩٣ - ٩٦ = الألواح ٢/٤٧ - ١/٤٩ و ٧٥ - ٨٠ = الألواح ٢/٣٨ - ٢/٤٠ ، و ١٣٩ = اللوح ٢/٧٠ .

والثالث معان وفوائد عن أحمد بن يحيى أبي العباس ثعلب ١٧ مسألة (المسائل ٢٦٣ - ٢٧٩) ، وهو في المخطوطة في الصفحات ٥١ - ٥٥ = الألواح ١/٢٦ - ٢/٢٨ .

وآخر القسم الأول الذي اشتمل على ٢٢٥ مسألة انتهى في الصفحة

١٠٥ من المخطوطة = اللوح ٢/٥٣ في السطر السادس منها . وما يأتي بعده من السطر السابع إلى آخر الكتاب - وعدة ألواح ٢٠ لوحاً (الألواح ٢/٥٣ - ١/٧٢ = الصفحات ١٠٥ - ١٤٢ من المخطوطة - لم ينشره الأستاذ المحقق .

ولا أملك تفسيراً لهذا إلا أن يكون الأستاذ في حله وترحاله وبعد عهده بعمله في الكتاب نددت عنه هذه الأوراق من المخطوطة محققة أو غير محققة ، ثم لما تفرغ له رقم مسائله التي بين يديه في الأقسام الثلاثة ، ولم يكن قد رقمها أولاً لأنه لو فعل لوقف على النقص الذي لحق الكتاب في القسم الأول منه .

فأريت أن أستدرك ذلك ، فأحقق ما لم ينشر من الخاطريات ليفيد منه قارئو الكتاب ، وليكون بين يدي الأستاذ الفاضل المحقق ، فيجعله في موضعه من الخاطريات في طبعة تالية إن شاء الله .

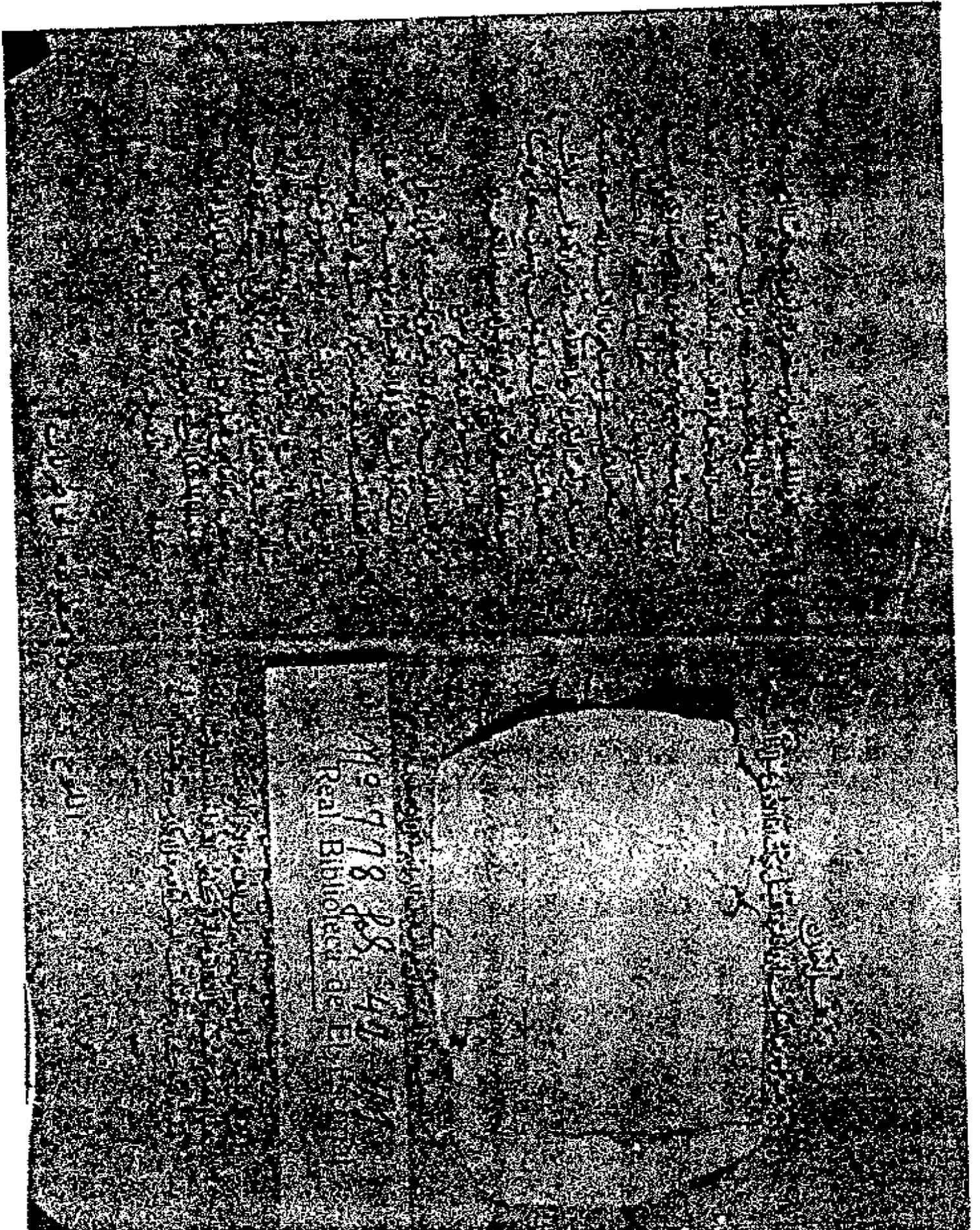
ورقمتُ المسائل برقمين : الأول رقم المسألة في بقية الكتاب التي أنشرها ، والرقم الثاني الذي جعلته بعد علامة المساواة (=) رقم المسألة في « الخاطريات » ، وتبدأ الأرقام بالرقم (٢٢٦) وموضعه في الخاطريات المطبوعة ص ١٦٤ عقب المسألة ٢٢٥ .

ولم آلُ جهداً في قراءة المخطوطة ، وبقي فيها في بعض المواضع كلمات لم أحسن قراءتها أو لم أكن على ثقة منها ، فأثبت صورتها التي ظهرت لي فيها .

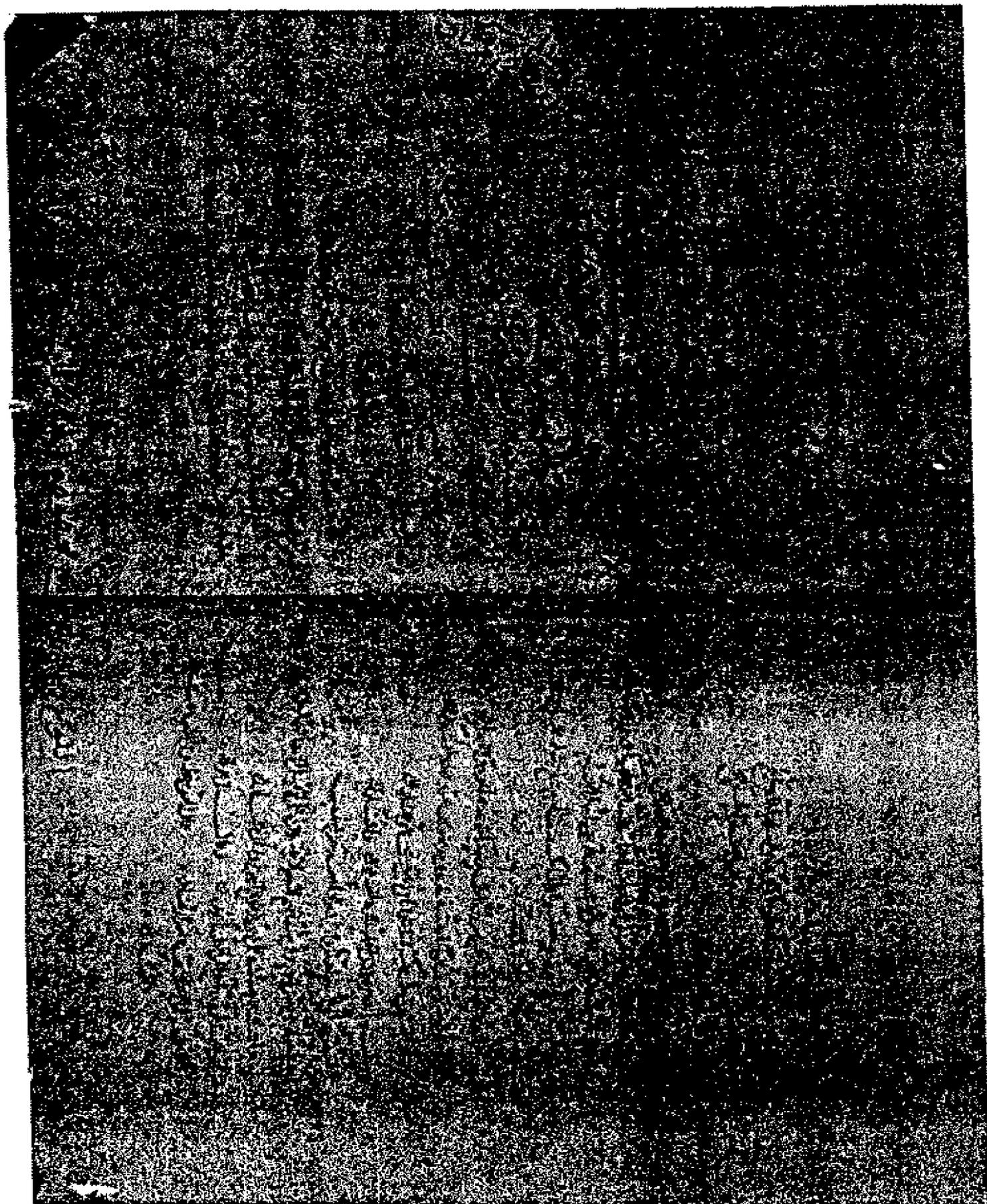
واقصدت في التعليق اقتصاداً ، واقتصرت على ما لا بد منه ؛ لأن في غير مسألة من مسائل « بقية الخاطريات » هذه وفي غيرها من المسائل التي تقدمتها وتلتها = مواضع يحتاج النظر فيها وتحريرها وتحقيقها وتبعتها إلى وقت طويل وجهد عظيم ، وذلك ما يؤمل من الأستاذ الكريم أن يصنعه في

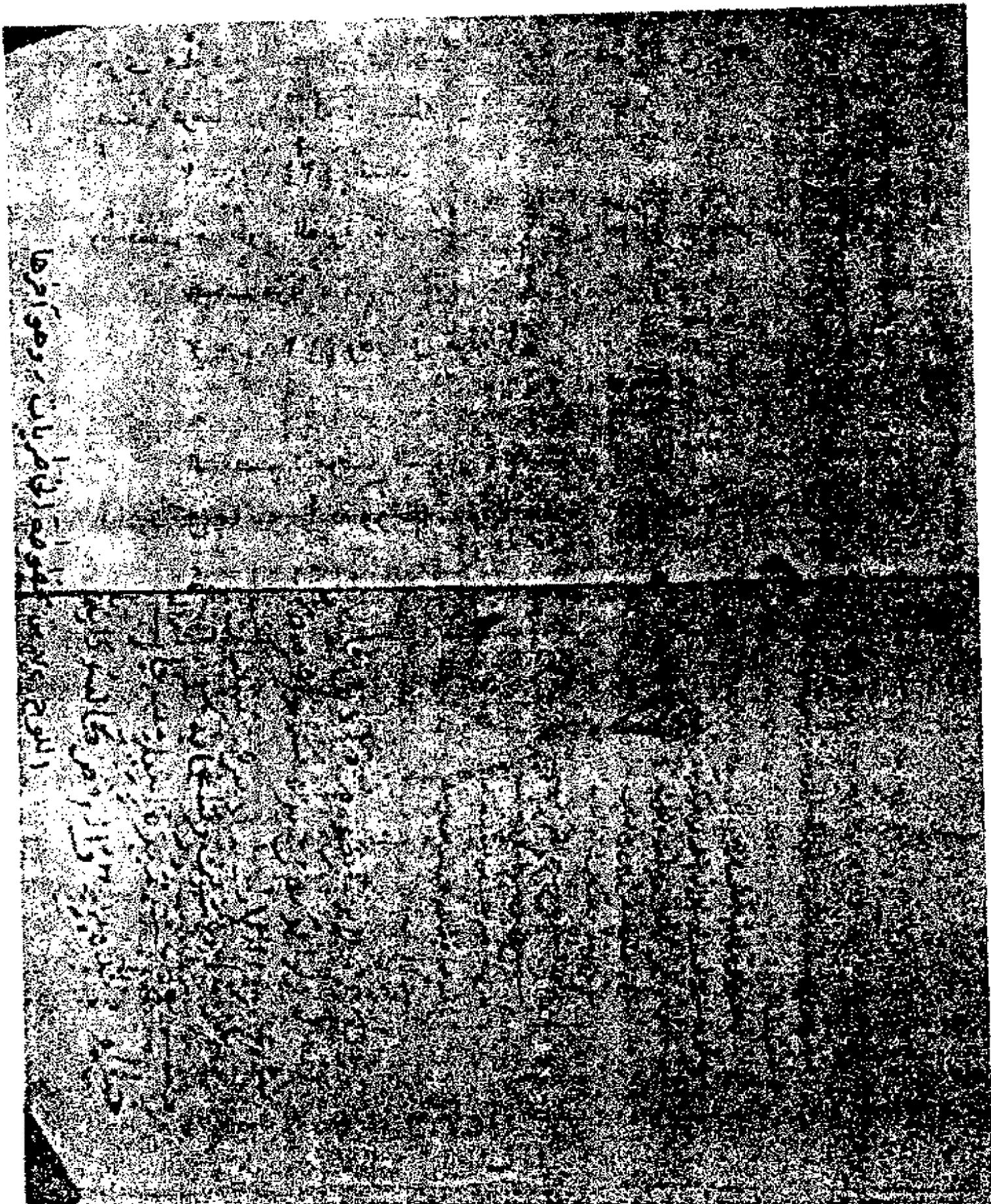
طبعة تالية ، وهو أهل له وذو مقدرة عليه إن شاء الله . والخير أردت ، وآخر
دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

كتبه محمد أحمد الدالي



19778
Real Biblioteca de la





١ = [٢٢٦] وأنشد^(١) :

جَرَى فَاوْدَعَ لَمَعَ الْبَرْقِ بُهْرَتُهُ
يَصِفُ فِرْسًا . وَبُهْرَتُهُ : وَسَطُهُ .
وَجَاءَتِ الرِّيحُ تُعْفُو أَثَرَ مَا صَنَعَا

٢ = [٢٢٧] وأنشد :

وَأُخْتَفَ مَاطُورِ الْقَرَا كَانَ جُنَّةً
يَصِفُ نَوِيًّا .
مِنَ السَّيْلِ عَالَتُهُ الْوَلِيدَةُ بِالْفِهْرِ^(٢)

٣ = [٢٢٨] وقال في قوله^(٣) :

مَا بَيْنَ قَلَّةٍ رَأْسِهِ وَالْمَعْصَمِ

المعصم : موضع السَّوَارِ ، فاستعاره هنا [لـ]^(٤) موضع الخللخال .
أراد تَأْكُلُ مَا بَيْنَ رَأْسِهِ وَرِجْلِهِ .

٤ = [٢٢٩] وأنشد^(٥) :

وَلُفُوكِ أَشْهَى لَوْ يَجِلُّ لَنَا
الموهبة : الصخرة .
مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى شَهْدِ

٥ = [٢٣٠] وأنشد .

(١) الضمير في « وأنشد » أكبر الظن أنه يعود على ابن الأعرابي ، يدل على ذلك
سياق المسائل السابقة ، وكان ابن جني ينقل من نوادره .

(٢) في الأصل : « بالقهر » وهو تصحيف صوابه ما أثبت .

(٣) وهو عنتره ، والبيت من معلقته ، ديوانه ٢١٠ . وصدر البيت :

وَتَرَكُّهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يُثْنَتُهُ

(٤) زيادة يقتضيا السياق .

(٥) البيت بلا نسبة في الصحاح (و ه ب) ، وتهذيب اللغة ٤٦٤/٦ . وروايته في

اللسان (و ه ب) : « أشهى إن بذلت لنا ... على تخمير » عن المحكم ، والروايتان في

التاج (و ه ب) . وقال ابن الأعرابي : « الموهبة : نقرة في صخرة ، يستتبع فيها ماء

السما » عن تهذيب اللغة .

إِذَا انْقَطَعَ الْأَمَارُ تَسَاوَتْهُ بِأَسْبَابٍ قِصَارٍ أَوْ طَوَالٍ
الأمارة : العلامة . يقول : إذا انقطعت مدة رجل تناولته المنية
بأسبابها .

٢/٥٣ = ٦ [٢٣١] وأنشد / :

وَكَانَ لَنَا جِرْجٌ قَدِيمٌ عَلَيْكُمْ وَأَسْلَابٌ جَبَّارِ الْمُلُوكِ وَحَامِلَةٌ
حامله : فرسه . يريد أنه سلب ثيابه وفرسه .

٧ = [٢٣٢] وأنشد - ع^(٦) هذا كقوله^(٧) :

لَهَا حَافِرٌ مِثْلُ قَعْبِ الْوَلِيدِ
تَرَكْنَا بِالنَّوَاصِفِ مِنْ حُسَيْنِ
يقول : أمين حتى لو مكثت امرأة على لقط جمانها إذا سقط
ما خافت . و « حُسَيْن » موضع .

٨ = [٢٣٣] وأنشد :

(٦) رمز ابن جنى في « الخاطريات » لنفسه بالحرف الأول من اسمه عثمان .

(٧) وهو عوف بن عطية بن الحرج ، المفضليات ٤١٤ ، والكامل ١٠١٤ ، وأدب

الكاتب ١٢٠ . وتام البيت :

يُتَخَذُ الْفَسَارُ فِيهِ مَفَارًا

قال المبرد : « يريد لو دخل الفأر فيه لصلح » .

(٨) البيت ثالث ثلاثة أبيات لزيادة بن زيد العذري أنشد ابن حبيب أولها في أسماء

المغتالين (نواذر المخطوطات ٢/٢٥٨) ، وهي بلا نسبة في ديوان الحماسة بشرح التبريزي

١٤/٢ . ونسب البيت إلى هدية بن خشرم العذري في الفصول والغايات ٢٨٠ ، والصاهلي

والشاحج ٣٥٢ (وفيه : للحارثي ، وهو هدية) ، وهو وهم ، ولهدية بيتان على هذا القرني

أجاب بهما زيادة ، انظر أسماء المغتالين . والبيت بلا نسبة في معجم البلدان ٢/٢٦٠ ،

ومعجم ما استعجم ٤٤٨ ، وسمط اللآلي ٢٨٧ ، والذرة الفاخرة ٥٢٦ ، والصحاح

واللسان والتاج (ح س ن) .

(إذا ما اليد أزل أضرمناه)^(٩) فَمَ أَكَلْتُ الحَمْلَ الخَيْلَا
فَأَحْمَدُهُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ وَيَحْمَدُنِي إِذَا نَزَلَ المَقِيلَا
يقول : أنحر بعيري للخليلي إذا لم يجد ما يأكل ، وأكلفه حمل رحلي ،
فأحمد فعله ويحمدني عند نزوله .

٩ = [٢٣٤] وأنشد :

تَظَلُّ [به]^(١٠) العِشَارَ مُخَزَّمَاتٍ وَتَتَّبِعُ أَهْلَهَا المِعْزَى الرُّبَابُ
يصف موضعاً قد سمت عشاره حتى انفتقت سيمناً ، فيشدون^(١١)
أنفها حتى تمنع من الأكل .

١٠ = [٢٣٥] وأنشد :

بِتْنَا يُحَاكِي الفَحْجُ ذَمَكَ الأَحْجَارُ
يَذْحَضُ مِنْهَا كُلُّ جَلْدٍ جَعْظَارُ

هؤلاء قوم في وحل قد نشبوا فيه ، فهم^(١٢) ينفحجون كأنهم
يكون الذين يطحنون بالأحجار . والجعطار : الغليظ الشديد .

١١ = [٢٣٦] وأنشد :

ثُمَّتْ يَضُدُّرْنَ إِذَا الرَّاعِي صَدَّرُ
فِي مِثْلِ جَلْبَابِ العُرُوسِ ذِي العِطْرِ^(١٣)

يريد من طيب رائحة ما تأكل من النبات والعشب . ولذلك قال

(٩) كذا وقع .

(١٠) زيادة يستقيم بها الوزن .

(١١) في الأصل : « فيسرون » ولعل الصواب ما أثبت . أي يشدون أنفها

بالخزامة ، وهي حلقة من شعر تجعل في وترة أنف البعير يشد بها الزمام .

(١٢) في الأصل « فهو » والصواب ما أثبت .

(١٣) ضبط في الأصل : العطر ، والصواب ما أثبت .

أبو مَهْدِيَّة^(١٤) لَمَّا وَجَّهَ إِلَيْهِ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ^(١٥) : كَيْفَ تَقُولُ : لَيْسَ
الطَّيْبُ إِلَّا الْبَيْسُكُ ؟ فَلَمْ يَدِرْ أَنَّهُمْ يَرِيدُونَ الْإِعْرَابَ = فَأَيْنَ الْجَادِي ،
فَأَيْنَ أَدَهَانَ بِحَجْرٍ ، فَأَيْنَ بَنَّةُ الْإِبِلِ الصَّادِرَةُ ؟ . أَيُّ مِنْ طَيْبٍ مَا تَأْكُلُ لَهَا

١/٥٤ بَنَّةُ / .

١٢ = [٢٣٧] وَأَنْشُدْ^(١٦) :

الشُّوْلُ وَالنُّطْفَةُ وَالذَّنُوبُ

حَتَّى تَسْرَى مَرْكُوهَا يُثُوبُ

الشُّوْلُ : الْمَاءُ الْقَلِيلُ ، وَالنُّطْفَةُ أَقْلٌ مِنْهُ وَأَكْثَرُ مِنَ الذَّنُوبِ^(١٧) .

وَالْمَرْكُوهُ : الْمُصْلَحُ^(١٨) ، وَالْمَاءُ رَاجِعَةٌ عَلَى الْإِبِلِ . يَرِيدُ : يُجْمَعُ شَيْءٌ إِلَى
شَيْءٍ فَيَكْتَرُ .

١٣ = [٢٣٨] حَيَّاكَ اللَّهُ وَيَّاكَ وَبَوَّاكَ .

١٤ = [٢٣٩] وَأَنْشُدْ :

تَبَدَّلْتُ بَعْدَ الْخَيْزُرَانِ جَرِيدَةً وَبَعْدَ ثِيَابِ الْخَزِّ أَحْلَامَ نَائِمٍ

يَقُولُ : تَبَدَّلْتُ بَعْدَ اللَّيْلِ شِدَّةً . وَالْجَرِيدَةُ : السَّعْفَةُ . وَأَحْلَامَ نَائِمٍ

(١٤) انظر النبات لأبي حنيفة الدينوري ١٩٥ .

(١٥) انظر خير مجلس أبي عمرو مع عيسى بن عمر في مجالس العلماء ١ ، والأشباه

والنظائر ٣/٥١ - ٥٣ ، وذيل الأمالي ٣٩ ، وسفر السعادة ٨٠٢ والمصادر المذكورة ثمة .

(١٦) البستان في اللسان (رك و ، س ج ل) ، وتهذيب اللغة ١٠/٥٨٥ .

والرواية في البيت الأول : « السُّجْلُ وَالنُّطْفَةُ » .

(١٧) كذا وقع !! وصوابه : والنطفة أكثر منه وأقل من الذنوب .

(١٨) في تهذيب اللغة ١٠/٣٤٩ عن ابن الأعرابي : « ركوث الحوض : أي

سويته » . ونقل الأزهري عن أبي عبيد عن أبي عمرو أن المَرْكُوهَ الحوض الكبير ، ثم قال :

« والذي سمعته من العرب في المَرْكُوهَ أنه الحوض الصغير الذي يسوي به الرجل يديه على رأس

البئر ... » .

ثياب بالمدينة مشهورة .

١٥ = [٢٤٠] وأنشد^(١٩) :

فقد تركتُ خَزِيَّةَ كُلِّ وَغْدٍ يُمَشِّي بَيْنَ نَحَائِمِ وَطَاقِ
خزبية : معدن من معادن الذهب . أي ترك الأوغاد يمشون في
الطيالسة والخواتيم لكثرة ما أخذوا منه .

١٦ = [٢٤١] وأنشد^(٢٠) :

فَشَنَّ فِي الْإِبْرِيقِ مِنْهَا نُزْفَا

مِنْ رَصْفِ نَارِعٍ سَيْلًا رَصْفَا

أي فشّن في إبريق من الخمر إبريقاً من الماء .

قال أبو العباس^(٢١) : دخلت إلى أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن
داود الكاتب وعنده محمد بن عمرو بن أبي عمرو^(٢٢) الشيباني وجماعة من
أهل الأدب ، وكان أحمد بمحلّ من الأدب والفهم ، فسألوني عن هذا
البيت ، فجهدت أن يفهموا تفسيره فلم يفهموه ، واقتروا على تعجبهم من
فهمي . عُ^(٢٣) يعني فشّن في الإبريق .

١٧ = [٢٤٢] وأنشد :

مَتَى تُتَّجُّ الْبَلْقَاءُ يَا سَعْدُ أُمِّ مَتَى تُلَقَّحُ مِنْ هَذَا النَّعَامِ شَوَائِلُهُ
هذا مثل قولهم « دجاجتهم تحمل كراً » يضرب مثلاً للقوم إذا رفعوا

(١٩) البيت في تهذيب اللغة ٢١٢/٧ ، واللسان (خ ز ب ، ط و ق) ، ومعجم
البلدان (خزبية) ٣٧٠/٢ (وفيه : وقد نزلت خزبية ، وهو تحريف) .
(٢٠) للمعراج ، ديوانه ٢٢٤/٢ .
(٢١) أحمد بن يحيى ثعلب .
(٢٢) في الأصل : محمد بن عمر بن أبي عمر ، والصواب ما أثبت . وقد ذكر
محمد هذا في مجالس ثعلب ٤٦٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ .

أنفسهم فوق أقدارهم ؛ ومثل قوله^(٢٣) :

قَدْ طَرَّقَتْ نَائِقَتُهُمْ بِإِنْسَانٍ

١٨ = [٢٤٣] وأنشد^(٢٤) / :

٢/٥٤

دَعَوْنَا نَسْزَالِ نَسْلَمَ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَسْزَالِ عَلَيْهِمْ أَطْمَ
وَأُطْمَ^(٢٥) ، أي جعلناهم مثل القصر .

١٩ = [٢٤٤] وأنشد :

وَشَارِبِ مَا وَعَاهُ بَطْنُ صَاحِبِهِ رِيًّا فَأَخْيَاهُ مَيْتٌ بَعْدَمَا مَاتَا
يعني اِفْتِظَاظ^(٢٦) كبرش البعير لِعَوْزِ الْمَاءِ .

٢٠ = [٢٤٥] مسألة :

قال سيبويه^(٢٧) في تحقير عَثُولَ : عُثِيلٌ وَعُثَيْلٌ ، واحتج بأنه ملحق
بـ « قِرْشَبٌ » ، فكما تقول في تكسيره قِرَاشِبٌ فكذلك تقول عَثَاوِلُ
وَعُثَيْلٌ . ثم إنه قال^(٢٨) فيما بعد في حَبْنَطَى : إن شئت حَبِيْطٌ ، بحذف
النون ، وإن شئت حَبِيْطٌ ، بحذف الألف ، قال : لأنهما ملحقتان بذوات
الخمسة . وكذلك قال في « كَوَائِلٌ » : إن شئت كَوَيْلٌ ، وإن شئت

(٢٣) وهو سالم بن دارة الغطفاني ، والبيت من أبيات له في اللسان (ح د ب) ،

والتكلمة (ح د ب ، ح د ب د) . وعزيت إلى أبي المنهال في اللسان (أ ي ن) . وهي

بلا نسبة في الخصائص ٩١/٣ . أي ولدت نائقتهم حُوراً نصفه إنسان ونصفه جمل .

(٢٤) لَجْرِيَّةُ بن الأشيم الفقعسي ، ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٧٧٦ ، واللسان

(ن ز ل) ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٣٥ .

(٢٥) لا أعرف أحداً رواه « أُطْمَ » وهي رواية معناها كما تراه . وهـ أُطْمَ « أفعل من

طَمَ البحر : إذا غلب سائر البحور ، عن المرزوقي .

(٢٦) افتظاظ الكرش : أن يعتصر ماؤها ويشرب في المفاوز .

(٢٧) في الكتاب ١١٢/٢ .

(٢٨) في الكتاب ١١٥/٢ - ١١٦ .

وللسائل فيما بعد أن يقول : إذا كان (٣٠) « عثول » عنده ملحقاً
بـ « قرشب » حتى إنه قال : عَثَاوُلٌ وَعُثَيْلٌ لا غير ، فهلاً قال أيضاً في
« حَبْنَطِي » إنه ملحق بـ « خَيْرَكِي » (٣١) فقال فيه بحذف الألف لا غير كما
تقول : حُبَيْرِكُ وَحَبْسَارِكُ ؛ وهلاً قال أيضاً في « كَوَائِل » إنه ملحق
بـ « سَبَهْلَل » (٣٢) فقال فيه بحذف اللام الأخيرة لا غير ، كما تقول : سَبَاهِلٌ
وَسُبَيْهَلٌ ، فنظيره كَوَائِلٌ وَكُوَيْلِلٌ = أو هلاً لما جعل حبنطى ملحقاً
بسفرجل دون حيركى حتى أجاز فيه حذف أي الزائدين أريد = جعل
أيضاً عَثُولاً ملحقاً بـ « جِرْدَحْل » فخير فيه بين حذف أي الزائدين أريد ،
فقال تارة عَثَيْلٌ وتارة عَثِيلٌ ، كما أجاز حُبَيْطٌ وَحُبَيْطٌ ، (أو من) (٣٣)
جعله أيضاً بأن يجعل عَثُولاً ملحقاً بـ « قرشب » حتى يقول عَثَاوُلٌ وَعَثِيلٌ
قياساً على قرشب وقرشب أولى من أن يجعله ملحقاً بـ « علكد »
و « هَلْقَس » (٣٤) فيقول فيه عَثَيْلٌ (٣٥) وَعَثَالٌ لا غير ، فتحذف الواو لا غير ،
كما يحذف أحد المثليين في قوله عَلَكَدٌ وَهَلَاقِسٌ وَعَلَيْكَدٌ وَهَلَيْقَسٌ . ويقال
له أيضاً : إذا قلت : حبنطى ملحق بـ « سفرجل » فهلا أعطيت الملحق

(٢٩) أجاز سيويه في تحقير كوائل : كويثل وكويشل وكويلال وكويليل ، الكتاب

١١٥/٢ .

(٣٠) في الأصل كانت ، والصواب ما أثبت .

(٣١) انظر حيركى في الكتاب ١٠٧/٢ ، ١٢٠ ، ٣٣٨ ، ٣٤٧ (وهنا أنه على

مثال سفرجل) .

(٣٢) انظر سهلل في الكتاب ٣٤٠/٢ ، ٤٠٢ (وهو ملحق بـ « هرجل ») .

(٣٣) كذا وقع .

(٣٤) انظر علكد وهلقس في الكتاب ٣٣٩/٢ .

(٣٥) هذا مذهب المبرد في تصغير عثول ، انظر المقتضب ٢٤٧/٢ .

حكم الملحق به فقلت بحذف الألف لا غير : حبانظ وحينيط ، كما تحذف ما هي في موضعه ، وذلك قولك : فريزد وفرازد ، وسفيرج وسفارج .

١/٥٥ (استقل) (٣٣)/السؤال

الجواب : الذي ينبغي أن يعتمد في هذا أن يقال : إن الغرض في الإلحاق إنما هو تشبيه مثال بمثال ، وكلما قوي الشبه فيهما كان أذهب في الصنعة مما يقل فيه الشبه . فحينطى ملحق بسفرجل لا يمنع منه شيء لتخلص حروفه لتخلص^(٣٦) حروف سفرجل . وأما عشول فقيه مع الزنة^(٣٧) شيء آخر وهو الإدغام الذي فيه . ف « عشول » بـ « قرشب » للإدغام في كل واحد منهما أشبه منه بـ « جردحل » ، فكما تقول : قرشب وقرشيب ، لا غير = كذلك تقول : عُثِيلٌ وَعُثْيُوِيلٌ وَعُثْيِيلٌ ، لا غير ، فاعرف هذا واكتف به .

وأما ترك اقتصارهم على حينيط وحينيط كسفيرج وسفيرج البتة = فلأن هناك زائداً هو النون ، فلم يكن ليلزم لزوم الأصل .

٢١ = [٢٤٦] ابن الأعرابي في قوله^(٣٨) :

وَأَرَى كَرِيمَكَ لَا كَرِيمَ كَمِثْلِهِ وَأَرَى بِسَلَادَكَ مَشَقَّ الْأَجْوَادِ
أَي مَرَوِي الْعَطَاشِ .

ع^(٣٩) هو عندي كقوله^(٣٩) :

(٣٦) في الأصل : لتخلص ، والصواب ما أثبت .

(٣٧) كأنه كذلك في الأصل .

(٣٨) سلف البيت في هذا الكتاب (الخاطريات) ص ١٥٨ برقم ١٩٨ . وحيث

قلت في التعليق : سلف ص كذا برقم كذا فالمراد مطبوعة الخاطريات .

(٣٩) في الأصل : كقولهم ، والصواب ما أثبت .

فَلَوْ أَنَّ رُمُجِي لَمْ يَخْنِي ائْتِكْسَارُهُ لَقَالُوا وَجَدْنَا تَحَالِداً شَيْخَ عَارِمٍ (٤٠)

أي عارماً ، فكذلك « كرمك » أي وأراك لا كرم مثلك . ويقال :
جيد الرجل فهو مَجُود : إذا عطش ؛ فكأن « الأجواد » جمع مَجُود ،
كُسِرَ مفعول على أفعال كما كُسِرَ فاعل عليه في نحو صاحب وأصحاب ،
وشاهد وأشهاد ، وذلك لوقوع فاعل موقع مفعول ك ﴿ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾
[سورة الطارق : ٦] أي مدفوق ، وناقاة ضارب : أي مضروبة ،
و ﴿ عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ [سورة الحاقة : ٢١ ، والقارعة : ٧] أي مرضية ،
و ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [سورة هود : ٤٣] أي معصوم .

٢٢ = [٢٤٧] أنشد أحمد بن يحيى :

إِذَا نَظَرْتُ بِلَادَ بَيْتِ طَرِيفٍ بَعِينٍ أَوْ بِلَادَ بَيْتِ صُبَّاحٍ (٤١)
وقال : نظرت الأرض : إذا ظهر نبؤها .

ع^(٦) هذا من توكيد^(١١) المجاز ، لأنه قال « بعين » ، وإنما النظر
بالعين : قلب البصر . فهذا يدلُّك على صحة ما ذكرناه/ في كتابنا
الموسوم بـ « الخصائص »^(١٢) من أن المجاز قد يؤكد كما تؤكد الحقائق . ألا
تري إلى قوله^(١٣) :

إِذَا الْبَيْضَةُ الصَّمَاءُ عَضَّتْ صَفِيحَةً بِحِرْبَائِهَا صَاحَتْ صِيَّاحاً وَصَلَّتْ
فؤكد « صاحت » بقوله « صياحاً » ، وليست هناك حقيقة
صياح ، وله نظائر .

(٤٠) كذا .

(٤١) سلف البيت مع آخر ص ١٥٥ برقم ١٨٨ وتخريجها ثمة .

(٤٢) في الأصل : تؤكد ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٤٣) في « باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة » الخصائص ٤٥٣/٢

(٤٤) البيت بلا نسبة في الخصائص ٤٥٤/٢ .

٢٣ = [٢٤٨] مسألة :

تكاد تستحيل معارف أسماء الزمان نكرات . ألا ترى أن شهور السنة وأيام الأسابيع والأعياد وما يجري هذا الجرى لا تخص شيئاً بعينه ؟ وذلك أن المحرم يعم كل ما كان من الأوقات مثله ، وكذلك شهر ربيع والجماديين ، وكذلك السبت والأربعاء . فتعرف ذلك كتعرف الأجناس نحو أسامة وثعالة وذالان وسمسم^(٤٥) . ومعلوم أن مفاد معرفة الجنس من ذلك مفاد نكرته . ألا ترى أن أسداً وأبا الحارث^(٤٦) يستفاد من كل واحد منهما ما يستفاد من صاحبه . وكذلك يوم عرفة والنحر والفطر والأضحى هو شائع في كل يوم يصادف تلك الحال . فلما كان كذلك جاز للفعل أن يتناول كل شيء منها فيعمل فيه ظرفاً . وليس كذلك المكان ، لأنه ليس كل ما كان كالبصرة بصرة ولا كعمان عمان . فأما اليوم والليلة فكقولك : قمت ذلك المكان الذي قام فيه زيد^(٤٧) . وأيضاً فإنه لا يبرد في اليد من الزمان حقيقة تبلّ بها ، وهو اللطف من أن يحصل أصلاً يعرف أو ينكر ، فاعرف ذلك وما مثله .

٢٤ = [٢٤٩] مسألة :

أم كيف وأم من ونحو ذلك بمنزلة رأيتك زيدا ما صنع^(٤٨) .

(٤٥) أسامة علم للأسد ، وثعالة علم للشعلب ، وذالان علم للذئب ، وسمسم علم للشعلب ويقال للذئب الصغير .

(٤٦) كنية الأسد .

(٤٧) كذا وقع .

(٤٨) انظر كلامهم على « رأيتك زيدا ما صنع » ونحوه في الكتاب ١/١٢٢ ،

١٢٥ ، والمقتضب ٣/٢٠٩ ، والحجة ٣/٣٠٨ ، ٣١٠ ، وسر الصناعة ٣٠٩ - ٣١٢ ،

والبحر ٤/١٢٤ - ١٢٨ . وانظر ما يأتي برقم ٧٨ [٣٠٣] . ولم يظهر لي وجه الجمع بين

أم كيف وأم من وأرأيتك زيدا ما صنع .

٢٥ = [٢٥٠] حدثني أبو سعد الجنّان عفا الله عنا وعنه ، قال :
كنت أبايت^(٤٩) الصُّولي في جماعة يلعبون عنده بالشطرنج ، فقال لي ليلة :
كيف دَسْتُكَ^(٥٠) ؟ فقلت : ضعيفة ، فقال : آه ، كالمستقلّ لي ، فقلت
له : شيء أصله لعبّ الزيادة فيه نقصان ، فغضب عليّ وأعرض عني ،
فعلمت ما جنيته ، فعملت له^(٥١) أبياتاً أمدحه بها وأعتذر إليه فيها ، فعاد
لي .

٢٦ = [٢٥١] مسألة بخط أحمد بن يحيى :

قال أبو الوليد الخارثي :

نَفِسُوا الْقَلِيلَ عَلَيْكَ مِنْهُ وَعِنْدَهُ لَوْ نَالَهُ مِنْكَ الْقَلِيلُ كَثِيرٌ
ع^(٦) أي والقليل منك عنده لو ناله كثير ، ففي « ناله » ضمير
القليل ، وهو فاعله ، و« منه » حال من « القليل » الأول ، وفصل بينهما
بـ « عليك » وهو معمول « نفيسوا » .

٢٧ = [٢٥٢] مسألة :

مثل الذُّكر والذِّكرى : القُرْب والقُرْبى ، والبُوس والبُوسى ، ونحو
من الذكر والذكري : الشُّيز والشُّيزى^(٥٢) .

٢٨ = [٢٥٣] مسألة :

مما وقع فيه « فَعَلَ » للكثرة نحو قوله :

(٤٩) أي أساهر ، من قولهم : بات الرجل : إذا سهر الليل ، ولم يذكر « بايت »
في المعجمات .

(٥٠) أي كيف لعبتُك ، والدست : دمت القمار ، يقال : فلان حسن الدست
أي شطرنجي حاذق (الأساس والتاج د س ت) .

(٥١) كأنها كذلك في الأصل .

(٥٢) الشيز والشيزى : خشب أسود تتخذ منه القصاع .

فَقْتَلًا بِتَقْتِيلٍ (٥٣)

وقوله :

وَنَقَرَتْهَا بِيَدَيْكَ كُلَّ مُنْقَرٍ (٥٤)

إلى غير ذلك ، [و] (٥٥) قول الله تعالى : ﴿ فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ ﴾ [سورة القمر : ١١] ودليله موضعان : أحدهما : أن أبواب السماء كثيرة ، والآخر : العطف عليه بقوله : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [سورة القمر : ١٢] .

إذا استعمل هنا « فَعَلَّ » واللفظ واحد - أعني ﴿ الأرض ﴾ -
حملاً على المعنى فما ظنك بالـ ﴿ أبواب ﴾ وهي جمع لفظاً ومعنى ؟
٢٩ = [٢٥٤] مسألة :

قوله عز اسمه : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ [سورة الرحمن : ٦٠] سمي الأول إحساناً لأنه مقابل لجزائه وهو الإحسان والأول طاعة ، فكأنه قال : هل جزاء الطاعة إلا الثواب . إلا أن هذا سمي فيه الأول باسم ما بعده .

ونحوه وإن كان عكسه قوله : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ [سورة الشورى : ٤٠] .

فالأول كقولنا : أَدْخُلْ ، أَقْتُلْ ، حمل الأول على الثاني .

(٥٣) هذه قطعة من بيت لم أعرفه تمامه .

(٥٤) البيت بسلا نسبة في المختص ١/٨١ ، ١٩٤ ، ٣٠١ و ٦/٢ ، ٢١ .

وصلره :

أنت الفسداء لقبيلة هسدمتها

(٥٥) زيادة يقتضها السياق .

والآخر كـ « مُنْذُ » وُشْدُ^(٥٦) وِفْرٌ وَضَنَّ ، في حمل الثاني على الأول./

٣٠ = [٢٥٥] بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة :

قول الله سبحانه : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة الفاتحة :
٢] ثم قال : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [سورة الفاتحة : ٥] فعاد إلى الخطاب . وجه
ذلك أن حال الحمد في التقرب إلى الله عز اسمه دون حال العبادة ، فخصها
بأن مخاطب مع ذكرها ، فكان ذلك أبلغ في معناه وأذهب في التقرب به
لقوة معنى الخطاب على معنى الغيبة .

وبقدر^(٥٧) ذلك ما قوي لفظه . ألا تراك تقول : قام وقمت ، فإذا
جمعت بينهما أضفت لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب فقلت : قمتما .
وكذلك هو وأنت تقول : أنتما ، ورأيتك ورأيتُهُ ثم تقول : رأيتكما ، وهو
الباب . وكذلك قوله^(٥٨) :

شَطَّتْ مَزَارَ الْعَاشِقِينَ فَأَضْبَحَتْ عَسِيراً عَلِيَّ طِلَابِكَ ابْنَةَ مَحْرَمٍ
فذكرها بالغيبة في أول البيت لأنه لم يخلص فعلها من الشط له
نفسه^(٥٩) ، وإنما قال « العاشقين » على لفظ الغيبة فيهم حبيته ، على أنه هو
أيضاً مشطوط المزار معنى لا لفظاً ؛ فساغ لضعف المعنى أن يذكرها بلفظ
الغيبة ، ثم لما أصرَّح في آخر البيت بقوله « عسراً عليّ » بلفظ الخطاب

(٥٦) في الأصل : فشد ، والصواب ما أثبت . وقد ذكر ابن جني في الخصائص

١١١/٢ حمل الأول على الثاني وحمل الثاني على الأول وانظر كلامه في « منذ » في اللسان

(٥٧) كأنها كذلك في الأصل .

(٥٨) وهو عنزة ، والبيت من معلقته ، ديوانه ١٨٦ .

(٥٩) كذا وقع ، والوجه : له هو نفسه .

- أعني الياء - عدل إلى مخاطبتها بالكساف في قوله « طلابك » لأنه لما أصرح بذكر الشدة اللاحقة له في نفسه فعناه الأمر ونال منه وتكد بلفظ الخطاب تظلماً منها واعتداداً بما يلقاه من حبتها .

فأما قوله عز اسمه : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَبِيئَةٍ ﴾ [سورة يونس : ٢٢] فَإِنَّ الْمَعْدُولَ فِيهِ عَنِ الْخُطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ إِنَّمَا هُوَ لِضَرْبٍ مِنَ التَّصْرِيفِ عَارِياً مِنْ مَعْنَى مَا تَقْدِمُ .

فإن قيل : فإذا كان ذلك إنما هو للتصرف في القول ، فهلا كان ما علقته أنت ليس لما ذكرت بخلو هذا الموضع من الغرض الذي قدمت .

= قيل : أما ما قدمناه فقد أخذ من الاحتجاج له ما حدّه . وأما تجرّد الثاني مما في الأول في هذا الموضع فغير قادح فيما ذهبنا إليه لأن هذا لغرض وذلك لغرض / وليس في شرط الأغراض أن تتساوى . وذلك أنا قد دللنا في كتاب « الخصائص »^(٦٠) أن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلتين وأكثر من ذلك . وأيضاً فإنه لو قال : حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بكم = لكان هذا لفظاً مقصوراً على الخطاب ، ولم يدخل فيه من غاب عنه إلا بالاستدلال من غير اللفظ عليه . ولما قال سبحانه ﴿ وجرين بهم ﴾ فجاء بلفظ الغيبة مع لفظ الحضور جمعت الآية ذكر عموم النعمة وأنها على الحاضرين المخاطبين ومن عداهم من الغيب الأبعدين . وكذلك أيضاً كانت ﴿ حتى إذا كانوا في الفلك وجرين بهم ﴾ لأنه كان يكون كلاماً مقصوراً في الظاهر منه على ذكر النعمة على غير المخاطبين ثم يدخل فيه المخاطبون بالاستدلال لا بصريح الكلام .

فإن قلت : فلو كانت التلاوة : حتى إذا كانوا في الفلك وجرين بكم أكان يكون ماذا = فالجواب : أنه كان يكون دون اللفظ الذي ورد به

(٦٠) الخصائص ١/١٧٤ - ١٨٠ ، باب في حكم المعلول بعلتين .

القرآن . وذلك أنه موضع قد عُثِمَ فيه بالنعمة الحاضرون والغائبون جميعاً ، فكان تقديم اللفظ بالحضور أولى من تأخيره وتقديم لفظ الغيبة عليه لأن المخاطبين أشد عناية في اللفظ من الغائبين ؛ فكان تقديم اللفظ بذكرهم أولى وأحجى من تأخيره .

ونحو من ذلك قول رسول الله ﷺ : « اَبْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ » (١١) وهو يريد الصِّفَا والمَرْوَةَ .

ويدلك على مزية ما يتقدم اللفظ به على ما يتأخر قوله عز اسمه ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ ﴾ [سورة الفتح : ٢٤] فقدم في اللفظ أَذْهَبَهُ في الاعتداد عليهم بنعمة الله عندهم لأن انكفاف أيدي أعدائهم عنهم أَمْسٌ وَأَعْنَى في الاعتداد به عليهم من انكفاف أيديهم عن أعدائهم ، فاعرفه .

٣١ = [٢٥٦] بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة

أرى في اللغة ألفاظاً صالحة يتوالى فيها التضعيف واعتلال الأول من المثليين جميعاً . وذلك كقولهم الضَّعَّ والضَّيِّح ، ونحو قولهم انصبَّ وصاب يصبُّ ، ومثله قَطَطْتُ الشيءَ وقالوا في القَوَطِ هو القطيع من الغنم ، وقالوا ضَرَّهُ يضرُّه وضارُّه يَضُورُه ويضيره ، وقالوا ضَيْفَةُ الوادي وضيفُهُ وضيفتُهُ .

ومما تقاربت معانيه : فرَّ يفرُّ وفرَّ يَفُورُ لأنه إذا فرَّ فقد فارق موضعه وكذلك فارَّ يفور ، ومثله مرَّ يمرُّ ومارَّ يمور ، وقالوا خَرَّ يخرُّ وخرَّ يخرُّ لأنه إذا خار فقد انحط وضعف ، ومنه سَلَّ يسَلُّ وسال يسيل لأنهما جميعاً مفارقة وانسلاال ، وقالوا : فَلَّه يفلُّه : إذا هزمه ، وقالوا : قال رأيه يفيِّلُ لأن هذا إلى صَبَعَة وضعف ، وقالوا : هَنَّ : إذا بكى وهان يهون ، وقالوا : ضَسَّه

(٦١) الحديث في زاد المعاد ٢/٢٢٧ ، ٣٥١ وتخرجه ثمة .

يضمُّه وضامه يضيِّمه لأن هذا غَضَّ منه وذاك جَمَعَ له ومنه قولهم : اجتمع من الأمر : إذا فرق منه ، وقالوا : رق يرقّ وراق الماء يريق : إذا انصبّ وإذا انصبّ تفرقت أجزاءه ، وقالوا : انقبضت البئر وتقبّضت ، وقالوا : زال يزول وزال الشيء يزيله وزلّ يزلّ والمعنيان كما ترى متقاربان ، وقال (٦٢) : ﴿ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ﴾ [سورة الحج : ١٨] ﴿ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [سورة هود : ٨] وقالوا للشَّقِّ في الجبل : الشُّيق ، وقالوا : حَفَّه يحفه : إذا جلاه وأبرز صفحته ، وحاف عليه يحيف وتحوّفه : إذا انتقصه من حافاته ، وقالوا : ذهب شعاعاً أي متفرقاً وشاع الشيء يشيع : إذا تفرق ، وقالوا : حَزَّه [يحزّه] (٦٣) : إذا قطعه وحازه يحوزه : إذا اقتطعه من غيره ، وقالوا : غَمَّه يغمّه : إذا ستره والغيم لأنه يستر السماء ويحجبها ، وقالوا العَرَّ للشَّقِّ الذي في الأرض والعُور نحوه ، وغار على أهله كقولهم تساقط من الحِفْظَةِ والغَيْرَةِ (٦٤) ، وقالوا : شكّه بالريح وريح شاكٍ ، وقالوا : هَمَّتْ الرِّيحُ أي جرت والهَيْفُ والهَوْفُ : الريح الحارة تأتي من قبل اليمن ، وقالوا عَادَهُ المرض أي عاوده ، وقالوا انحلَّ عقد ودّه وحال عن مودته وعهده ، وقالوا : ملَّ الشيء بملّه أي تركه ومال عنه ، وقالوا قصَّه يقصّه وانقاصت السنن : إذا انكسرت .

٢/٥٧

وهو كثير جداً ، وهو من باب تقارب اللفظين لتقارب المعنيين وكان أطراد هذا وكثرته هو الذي شجعهم قليلاً مع استكراههم

(٦٢) في الأصل : وقالوا ، والصواب ما أثبت .

(٦٣) في الأصل : « حَزَّه إذا .. » وكتب بعضهم في الهامش : « بيان حَزَّ فيه .. » والفعل متعد بنفسه ، ولعل الصواب ما أثبت . وزدت ما بين حاصرتين ليكون الكلام على سياق ما قبله .

(٦٤) قوله « وغار على أهله ... والغيرة » كذا وقع ، وهو غير ما هو فيه .

التضعيف^(٦٥) على أن قالوا دينار وقيراط/وديماس ودياج فيمن قال دماميس ١٥٨
ودباييج ، ومنه ديوان واجلوذ أجلوذاً .

فأما قوله^(٦٦) فيما أنشده خلف الأحمر :

عَدَانِي أَنْ أَرْوَرَكَ أُمَّ عَمْسِيرُو دِيَاوِينِ تُشَقَّقُ بِالسِّدَادِ

فيحتمل أمرين : أحدهما أن يجعله بدلاً لازماً كعبيد وأعياد وعبيد ،

والآخر : أن يكون واحد « دياوين »^(٦٧) دِيَانِ أو دِيَوَانِ ، فاستغني بديوان

المقلوب عن دِيَوَانِ منه كما استغنوا بـ « لمحة » عن ملمحة وبـ « ذكر » عن

مذكور ونحوه ، وكما استغني بـ « حاجة » عن حائجة . ويكون دِيَانِ هذا

الذي استغني بـ « ديوان » منه فيعلاً كـ « ديماس » فيمن قال دياميس ،

فيكون أصله على هذا ديواناً ، فقلبت إلى دِيَانِ ، فلما كسر زال التقاء

المعتلين فعادت الواو إلى الظهور .

ويجوز أن يكون ديوان هذا الظاهر المستعمل فيعلاً خرج على أصله

غير معلن كـ « ضيُون » ولا يكون على هذا أصله دِيَوَانِ على أنه فعال ،

فاعرف ذلك .

٣٢ = [٢٥٧] مسألة :

تأما يؤكد حال مشابهة فَعَلَةٌ لَفَعْلٍ على حد ما نقوله من حديث ترفع

الأحكام قولهم شيء وأشياء على قول الخليل^(٦٨) ألا تراه ذكر أنها في الأصل

فَعَلَاءُ شَيْئَاءُ ، فهذا في أنه اسم للجمع على فَعَلَاءُ وواحدته فَعْلٌ نظير قولهم

(٦٥) في الأصل : الضعيف ، والصواب ما أثبت .

(٦٦) البيت أنشده ابن جني أيضاً في الخصائص ١٥٨/٣ ، والمنتصف ٣٢/٢ ، وسر

الصناعة ٧٣٥ .

(٦٧) في الأصل : « ديوان » والصواب ما أثبت .

(٦٨) انظر مذهب الخليل في الكتاب ١٧٤/٢ ، ٣٧٩ - ٣٨٠ ، وانظر الكلام

على أشياء في سفر السعادة ٦٥ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

قَصَبَةٌ وَقَصْبَاءٌ وَطَرْفَةٌ وَطَرْفَاءٌ وَخَلْفَةٌ وَخَلْفَاءٌ . أفلا ترى إلى بنائك لجمع
فَعْلٍ وَقَعْلَةٍ اسماً على فَعْلَاءٍ ؟ فليضيف هذا إلى ما كنا أثبتناه في كتابنا
« الخصائص » في « باب ترفع الأحكام » (٦٩) .

٣٣ = [٢٥٨] مسألة :

ينبغي أن تكون العلة في كثرة مجيء اسم الفاعل مما يتجاوز ماضيه
الثلاثة على فاعل وقلة مجيء اسم المفعول فيما يتجاوز الثلاثة على مفعول نحو
قولهم أَوْرَسَ الرَّمْتُهُ فهو وارس وأَيْفَعُ الْغَلَامُ فهو يافع وأَبْقَلَ الْمَكَانَ فهو
باقل وقوله (٧٠) :

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَازِ لَيْلٍ غَاضِيٍّ (٧١)

وقوله (٧٢) :

تُكْشِفُ عَنْ جَمَّاتِهِ دَلُّو الدَّالِّ

وقلة نحو قوله (٧٣) :

٢/٥٨

إذا ما اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وهو مَوْدُوعٌ ووَاعِدٌ مَصْدَقِي
وإنما قياسه مَوْدَعٌ لأنه منقول من ودع يدع : إذا استراح وأتدع ،
ومنقوله أودعته ، كـ « قَرَّ » و « أقررت » و « هَدَأَ » و « أهدأته » وهدأته =
هو كثرة فاعل في الكلام وقلة مفعول . ألا ترى أن فاعلاً يكون اسماً

(٦٩) الخصائص ١٠٨/٢ .

(٧٠) وهو رؤية ، ديوانه ٨٢ . والبيت بلا نسبة في المحتسب ٢٤٢/٢ ، والمقتضب

١٧٩/٤ ، وتخرجه فيه .

(٧١) في الأصل « أجواد » ، وهو تحريف .

(٧٢) نسب البيت إلى العجاج ، ولم يرد في أصول ديوانه ، انظر ديوانه — ملحقات

مستقلة ٣٢١/٢ وتخرجه فيه ٤٧٥/٢ . وهو بلا نسبة في المنصف ١٧٩/٤ .

(٧٣) وهو خفاف بن نديبة السلمي ، الأصمعيات ٢٤ ، وشعر خفاف ٣٣ . وهو

بلا نسبة في المحتسب ٢٤٢/٢ ، والخصائص ٢١٦/٢ .

كالكاهل والغارب والساعد ، وصفة كالضارب والراكب ، ومصدراً
 كالباغز^(٧٤) والفالج والباطل ، واسماً للجمع كالسامر والداير^(٧٥) . فلما كثر
 فاعل عندهم جاز أن يُنصرف إليه عن مُفعل على اعتقاد حذف الزيادة .
 ولما كان مفعول لا يوجد عندهم إلا صفة^(٧٦) نحو مضروب ومقتول وعز في
 كلامهم لم يُخرج إليه عن مُفعل خروجهم إلى فاعل عن مفعول إلا في هذا
 الحرف الشاذ ، وهو « مودوع » .

وأما قوله^(٧٧) :

يَا رَبِّ مُهْرٍ مَزْعُوقٍ

فإنه كأنه من نشاطه قد صحح به وزعق به ، فهذا كقوله^(٧٨) :

إِلَى غَيْرِ مَوْثُوقٍ مِنَ الْأَرْضِ تَذَهَبُ

أي موثوق به ، وكقول لييد^(٧٩) :

(٧٤) الباغز : النشاط .

(٧٥) لم أجد « الداير » اسماً للجمع . وفي كونه كذلك نظر ، فقد يراد به المفرد
 وقد يراد به الجمع بحسب ما يضاف إليه ، يقال : داير الشيء : آخره ، فهذا من المفرد ،
 ويقال : داير القوم : آخر من يبقى منهم ويحيى في آخرهم ، فهذا قد يراد به المفرد وقد يراد
 به الجمع .

(٧٦) قد يقع « مفعول » مصدرأ كالميسور والمعسور والمعقول ، انظر ما سلف
 ص ٤٥ برقم ٢٢ ، والكامل ١٥٦ ، والمسائل المنشورة ١٢٢ .

(٧٧) البيت بلا نسبة في تهذيب اللغة ٢٨٩/٣ ، واللسان (ز ع ق) .

(٧٨) يشبه ما أنشده ابن جني هنا وفي الخصائص ١٩٣/١ ، وصاحب اللسان

(و ث ق) أن يكون رواية لقول بشر بن أبي خازم [ديوانه ٩] :

لَتَحْتَسِبَنَّ مِنْكُمْ بَلِيلَ ظَمِينَةٍ إِلَى غَيْرِ مَوْثُوقٍ مِنَ الْعِزِّ تَهْرَبُ

وفي الأصل « يذهب » والصواب من الخصائص واللسان .

(٧٩) ديوانه ١١٩ ، وتخرجه فيه ٣٧٦ ، وهو في الكتاب ٢٧٤/٢ ، والخصائص

١٩٣/١ . وصدر البيت :

الْأَسَاطِقُ الْمَبْرُورُ وَالْمَخْشُومُ

أي المبروز به ، ثم حذف حرف الجر ، فلما حذف ارتفع الضمير ،
فلما ارتفع تضمنه اسم المفعول .

٣٤ = [٢٥٩] مسألة :

القول على « سِجِسْتَان » يجب أن تكون تاؤه زائدة لمخالفة البناء بها
مثال الأصول . ألا ترى أنه ليس معنا في الرباعي فِعِلَّ نحو جِعْفَرُ ؟ فمثاله
على هذا فِعِلْتَان . ويجوز مع هذا أن تكون التاء فيه أصلاً^(٨٠) وإن لم يوجد
في كلامهم فِعِلَّ رباعياً . ألا ترى أنه قد يجوز مع الألف والنون من المثل
ما لا يوجد على انفرادهما نحو رَيْدَان^(٨١) ورَيْهَقَان^(٨٢) وهَيْرِدَان^(٨٣)
وعَرَيْقَصَان^(٨٤) . فأما عَرَيْقَصَان بالنون فليس كذلك لأنه قد جاء عنهم
الْقَرَيْقُفُل . ومثل العَرَيْقَصَان العَبَيْثِرَان والعَبَوَثِرَان^(٨٥) أيضاً كذلك . ونحو منه

أَوْ مُسْدَقِبَ جُسَدَدٍ عَسَلِيٍّ أَلْوَجِبِ

ويروى : « ... أَلْوَجِبَانَ النَّاطِقِ ... » .

(٨٠) ذكر ابن سيده « سِجِسْتَان » في الرباعي (س ج س ت) ، انظر اللسان

والتاج .

(٨١) هو نبت . انظر سفر السعادة ٢٨٦ والمصادر ثمة .

(٨٢) كأنه في الأصل « رَيْهَتَان » ولم أجده . ولعل الصواب ما أثبت . وقد ذكره

ابن جني - أعني الريهقان - في الخصائص ٣/١٩٤ ، وهو الزعفران .

(٨٣) هو نبت ، وعن ثعلب أنه اللص ، وليس بثبت ، انظر الكلام عليه في سفر

السعادة ٥٠٣ والمصادر ثمة .

(٨٤) هو الذي يسمى الخندقوق . وانظر « العريقصان » في الكتاب ٣٣٧/٢ ،

وأبنيصة الزبيدي ١٣٩ ، ١٤٢ ، والنكت للأعلم ١١٧٢ ، وتهذيب اللغة ٣/٢٧٩ ،

والقاموس واللسان والتاج (ع ر ق ص) ، وسفر السعادة ٣٧٢ .

(٨٥) وهو نبت طيب الريح ، انظر سفر السعادة ٣٦٤ .

التَّرْقُوةَ (٨٦) والقَمَّحْدُوةَ (٨٧) وتَحْوِي (٨٨) في النسب/إلى نَحْيَةٍ . ومنه تُحْطَوَات
وَحُسُوات ، ولذلك نظائر .

فقد تكون على هذا « سِيحِستان » فِعْلَان كما كانت تاء تَرْجُمان (٨٩)
أصلاً وإن لم يكن يوجد في ذوات الأربعة فَعْلُل ، فاعرف ذلك .
٣٥ = [٢٦٠] مسألة :

امتنع أبو الحسن (٩٠) من إجازة نحو قولهم « أَحَقُّ الناس بِمال أبيه
ابنُه » قال : لأنه ليس في الخير إلا ما في المبتدأ ، وليس كذلك وَضَعُ
الخبر ، بل وضعه على تناول الفائدة منه .

قال أبو علي (٩١) : فإن قلت : « أَحَقَّ الناس بِمال أبيه ابنُه البرُّ به ، أو
المُجْدِي عليه » أو نحو ذلك = كانت المسألة على فسادها أيضاً . قال : لأن
الخبر نفسه الذي هو « ابنُه » غير مفيد ولا ينفعه مجيء الصفة المفيدة من
بعده لأن نفس لفظ الخبر غير مفيد ، وليس على هذا وَضَعُ الأخبار . فإن
قيل من بعد : فقد قال الله سبحانه : ﴿ قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ
مُلَاقِيكُمْ ﴾ [سورة الجمعة : ٨] ولولا الصفة الضامنة (٩٢) لمعنى الشرط لما

(٨٦) العظم المشرف على نقرة النحر ، انظر سفر السعادة ١٨٥ .

(٨٧) فأس الرأس المشرف على نقرة القفا ، انظر سفر السعادة ٤٢٤ .

(٨٨) انظر الخصائص ١٩٤/٣ .

(٨٩) انظر الخصائص ١٩٣/٣ .

(٩٠) سعيد بن مسعدة الأخفش . ولم أصب كلامه . وقد تكلم أبو الفتح على

هذه المسألة في الخصائص ٢٣٦/٣ - ٢٣٨ ولم ينقل ثمة كلام أبي الحسن ولا كلام
أبي علي ، وقال في آخر كلامه : . . . ولكن صحة المسألة : أَحَقَّ الناس بِمال أبيه أبرُّهم به
وَأَقْوَمُهُمْ بحقوقه . فزيد في الثاني ما ليس موجوداً [كذا] في الأول .

(٩١) الفارسي . ولم أصب كلامه .

(٩٢) كأنها كذلك في الأصل .

جاز دخول الفاء في الخير ، ألا تراك لو قلت : إن الموت فإنه ملاقيكم لم
يجز كما لا يجوز « زيد فمنطلق »^(٩٣) ؛ فهلاً كما جاز دخول الفاء لما ضمنه
معنى الصفة من الشرط في الصفة جاز أيضاً « أحق الناس بمال أبيه ابنه البارُّ
به » ونحو ذلك ، لما اتصل بالخير من الصفة الزائدة المعنى على مجرد المبتدأ =
قيل : جمعت بين أمرين متباعدين . ألا تعلم أنه ليس من شرط المبتدأ أن
يكون مفيداً ، إنما من شرط الخير أن تكون الفائدة مجتناة منه . فإذا كان
كذلك لم ينكر أن يقنع المبتدأ بما أفيد من صفته ولا يقنع الخير بما أفيد من
صفته . وهذا فرق ظاهر مع أدنى تأمل .

٣٦ = [٢٦١] مسألة :

إذا دخل على حرف الشرط واو الحال لم يُجَبْ ، بذلك ورد
كلامهم . وذلك قولنا : أحسن إلى زيد وإن كفرك واشكره وإن أساء
إليك ، أي أحسن إليه كافرأ لك واشكره مسيئاً إليك . فإن أجيب الشرط
كانت الواو عاطفة لا للحال ، وذلك كقولنا : أحسن إليه وإن كفرك فلا
تدع الإحسان إليه ، واشكره وإن أساء إليك فأقيم على شكره ، ونحو
٢/٥٩ ذلك . فالواو ان للعطف^(٩٤) لا للحال/ولو كانت للحال لم يكن هناك
جواب . ألا ترى إلى بيت « الكتاب »^(٩٥) :

عَاوِذَ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورَهَا حَرِبَا

(٩٣) لأن المبتدأ عارٍ عن معنى الشرط والجزاء ، انظر شرح المفصل ٩٩/١ -

١٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٧ ، ٨٠ ، ١٢٤ .

(٩٤) في الأصل : « ونحو ذلك قالوا إلا ان للعطف » وكتب الناسخ تحت « لا ،

من « إلا » : « ر » ، كأنه أراد قراءة العبارة كما أثبت .

(٩٥) الكتاب ٤٥٧/١ بولاق = ١١٢/٣ هارون ، وشرح المفصل ١٠/٩ . وهو

من أبيات لشاعر هروي في اللسان (ه ر ا) ، وعجز البيت كما في اللسان :

وأشجيد اليوم مشغوفاً إذا طربا

أي عاود هراة خرباً معمورها . وإنما كان ذلك من قبل أن الحال
فضلة وأصل وضع الفضلة أن يكون مفرداً كالظرف والمصدر والمفعول به
ونحو ذلك . فلما كان كذلك لم يجيوا الشرط إذا وقع في موضع الحال ،
لأنه لو أجيب لصار جملة ، والحال إنما هي فضلة ، فالمفرد أولى بها من
الجملة .

فإن قلت : فإن الشرط أيضاً جملة ، ألا تراه من فعل وفاعل = قيل :

الشرط وإن كان جملة فإنه يجري عندهم مجرى الآحاد من حيث كان
محتاجاً إلى جوابه احتياج المبتدأ إلى خبره . ولو كان له حكم الجمل البتة
لساغ الاقتصار عليه . وبدلك على ذلك أيضاً قول الله سبحانه : ﴿ وَأَمَّا
إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ [سورة
الواقعة : ٩٠] وه «أما» هذه لا يقع بعدها الجمل ، إنما هو موضع
للمفردات ، كقولك : أما زيد فمنطلق ، وأما فرسخاً فصار عبد الله ، وقوله
تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَمِيمُ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [سورة الضحى : ٩٠] ولو كان للشرط
حكم الجمل البتة لما جاز أن يُباشَر^(٩٦) «أما» هذه . فلما كان هذا حكم
الشرط ووقعت قبله واو الحال لم يُجب لأنه إذا لم يُجب أشبه المفرد من
حيث ذكرنا ، والحال بابها أن تكون مفردة . (فأصلح)^(٩٧) اللفظ بذلك .
فإن قيل^(٩٨) : ألا تعلم أن واو الحال إنما هي موضوعة لوقوع الجمل
بعدها لا لوقوع المفردات ، ألا تراك تقول : مررت بزيد وهو جالس ،
وضربت عبد الله ويده مشغولة .

٣٧ = [٢٦٢] مسألة :

(٩٦) في الأصل : تباشَر ، والصواب ما أثبت .

(٩٧) كذا وقع .

(٩٨) لم يأت له «إن» بجواب ، والكلام ناقص .

لَأَهْمَّ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ رُهْمٍ^(٩٩)

أَوْذَمَ حَجَبًا فِي ثِيَابٍ دُنُسٍ

هذا كقول الله سبحانه : ﴿ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأِيمَانَ ﴾ [سورة

المائدة : ٨٩] ، وقوله^(١٠٠) :

قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لِحَارِهِمْ

ونحوه : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٦] ومثل قوله

١/٦٠ ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ قولهم الذُّبُّ وَأَذُنُّبٌ . ومنه قوله عز اسمه : ﴿ فَقَدْ

اِحْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ [سورة النساء : ١١٢] ، وقوله^(١٠١) :

وَحَمَلْتَنِي ذَنْبَ امْرِئٍ وَتَرَكَتُهُ

فاجمع بين هذه الأشباه من طريق المعنى .

٣٨ = [٢٦٣] مسألة :

أَبْلَغُ النُّعْمَانِ عَنِّي مَا لَكَأ أَنْتَهُ^(١٠٢)

(٩٩) البيتان بلا نسبة في تهذيب اللغة ٣٧٧/١٢ و ٢٩/١٥ ، واللسان (د س م) ،

و ذ م) . ورواية الأول :

لَا هَمَّ إِنَّ عَمَامِرَ بْنَ جَهْمٍ

(١٠٠) وهو الخطيئة ، ديوانه ١٢٨ ، وعجز البيت :

شَلِدُوا الْعِنْسَاجَ وَشَلِدُوا فَوْقَهُ الْكُرْبَا

(١٠١) وهو النابغة الذبياني ، ديوانه ٤٨ (صنعة ابن السكيت) ٣٧ (صنعة

الأعلم) ، واللسان (ع ر ر) . وعجز البيت :

كَذِي الْعُرِّ يَكْسُوِيْ غَيْرِهِ وَهُوَ رَاتِعٌ

وفي اللسان « فحملتني » ، وفي الديوان (صنعة ابن السكيت) : « حملت علي ذنبه

وتركته » ، وفي صنعة الأعلم « لكلفتني » واللام جواب قوله :

حلفت فلم أترك لنفسك رية وهل يأتين ذو إمة وهو طائع

(١٠٢) تمام البيت :

أنه قد طال حبسي وانتظار

بالفتح والكسر . فمن فتح جعله بدلاً من « مألِكاً » يصير كأنه قال : أبلغ النعمان عني أنه قد طال حبسي وانتظار . ويجوز أن يكون « مألِكاً » على هذا القول حالاً من قوله « أنه »^(١٠٣) أي أبلغه هذه الصورة رسالة ، ثم قدم حال المفعول به عليه ، كقولك : ضربت قائمةً هند ، وكقول العجاج^(١٠٤) :

إِذَا سَمِعْتَ صَوْتَهَا الْخَرَّارَا
أَصَمَّ يَهْوِي وَقَعُهَا الصَّرَّارَا

أي أصمَّ وقعها الصَّرَّارَ هاوياً ، ثم قدم « يهوي » وهو حال على صاحبها وهو « الصَّرَّار » / . فهو أوكد من الأول لأنه نظير : ضرب قائمةً زيدً هند .

وأما مع كسر « إن » فـ « مألِكاً » مفعول به ، ثم ابتداء فقال :

= وسلف الاستشهاد به ص ١٣٧ برقم ١٥٣ ، وعلق المحقق الأستاذ علي شاکر عليه بقوله « والبيت من قصيدة في ديوان عدي ص ٩٢ أخطأ محقق الديوان فجعلها مكسورة القافية وهي ساكنة » اهـ .

قلت : بل هي مكسورة الروي ، انظر الديوان ، والأغاني ١٤٤/٢ ، وشرح أبيات المعني ٨٣/٥ . وقد استشهد صاحب المقد ٤٦٢/٥ بهذا البيت على الضرب المتعم في الرمل : فاعلاتن ، فالروي عنده مكسور « وانتظاري » .

ويجوز التقييد في الرمل ، انظر قوافي الأخفش ٩٩ وأنشد على التقييد في الوافي ١٢٣ = الكافي ٩٤ ، وحاشية الدمهوري على متن الكافي ٩٢ (عن معجم شواهد العربية ١٣٥ . وقال الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله : وصوابه : وانتظاري . وهذا ليس بخطأ فيقال فيه ذلك) .

والبيت في النصف ٣٠٩/١ و ١٠٤/٢ ، والمحتسب ١٤٤/١ ، ٣٣٥ .

(١٠٣) في الأصل : أني ، والصواب ما أثبت .

(١٠٤) ديوانه ١٢١/٢ ، وتخريجها فيه ٤٢٣/٢ . وكتب بعد البيتين في الأصل

« من عصفور ؟ »

إِنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتَظَارُ

فكانت هذه الجملة بعد قوله « مَأْلُكاً » مفسرة للمألك ، كما أن قول

الله سبحانه : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ

لَهُ ﴿ [سورة آل عمران : ٥٩] فصار قوله ﴿ خَلَقَهُ ثُمَّ ﴾ كذا تفسيراً

للمثل ؛ وكقوله : ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ

وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [سورة المائدة : ٩] فقوله ﴿ لهم مغفرة وأجر عظيم ﴾

تفسير للوعد ؛ وكقوله (١٠٥) :

عَشِيَّةَ مَسَاوِدَ ابْنِ غَرَاءَ أُمِّهِ لَهَا مِنْ سَيِّوَانَا إِذْ دَعَا أَبَوَانِ

فقوله « أمه » إلى آخر البيت تفسير للوعد .

ووجه آخر ، وهو أن يكون قوله :

إِنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتَظَارُ

ذا موضع منصوب بدلاً من « مَأْلُكاً » ، فكأنه قال : أبلغ النعمان

عني إنه قد طال حبسي ، فيجري مجرى قولك : أبلغه عني قام زيد ، وحدثه

عنا الحق واضح أي أبلغه وحدثه بهذا اللفظ ، فهو كقولك : أخبرته أنحوك

قائم ، أي أخبرته بهذا القول . فالبديل إذاً مع المكسورة كالبديل فيما مضى مع

المفتوحة ، إلا أن بينهما فرقاً ما ، وهو أنه إذا فتح فكأنه قال : أبلغه هذا

المعنى إن شئت بهذا اللفظ وإن شئت بغيره حتى كأنه قال : قل له هو

يصف لك ويشكو إليك طول حبسه وانتظاره أو ما هو عليه من امتداد

زمان انتظاره وحبسه وغير ذلك .

٣٩ = [٢٦٤] مسألة :

(١٠٥) وهو الفرزدق ، ديوانه ٨٧٢ ، والنقائض ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، والرواية فيها :

..... ابن غراء أمه له من

قالوا : أقرضت الرجل قرضاً وقرضاً ، فجاء المصدر لما حذفته زيادته على فَعَلَ وفِعَلَ ، وقد جاء أيضاً على فَعَّلَ ، قالوا : أفحش (١٠٧) في قوله فُحشاً . إلا أن أقيس ذلك فَعَلَ مفتوح الفاء من موضعين : أحدهما : أنك إذا حذفته الزيادة عاد ثلاثياً ، وأكثر الثلاثي فَعَلَ ، وأكثر فَعَلَ متعدّ ، ومصدر فَعَلَ المتعدية فَعَّلَ ، كضربته ضرباً وشتمته شتماً ، فهذا هذا .

والثاني : أن ما حذف زائده من الفعل أكثره فَعَلَ . منه « جاء وَخَدَهُ » وإنما هو مصدر أوحده إيجاداً ، ومنه « عَمَرَكَ اللهُ » أي عمرتك اللهُ تعميراً ، وقالوا : عَلِقَ الشيءُ بالشيءِ ، وقالوا : غَلِقَ الرجلُ : إذا لم يتجه لأمره ، ففصلوا بين المعنيين باختلاف الحرفين ، وخصوا أحدهما بالعين لأنها أنصع من الغين ، وذلك أن الشيء إذا علق بالشيء خصّ موضعاً منه وخلص له كالرجل يُعَلِقُ صاحبه يده ، وكالخطاف يعلق بغيره ، ونحو ذلك ، وليس كذلك الغين . ألا ترى أن العَلْقَ انطباق الشيء وتمييزه لا يخص جهة دون جهة كالقلب لا يهتدى لوجهه ولا يُنصع لحال مختصة . وكذلك « غَلِقَ » الرهن لأنه لا يهتدى له ولا يُنصع على حال محصّلة منه . فلصفاء العين ونصاعتها ما نُحِصَّتْ بالشيء يعلق بالشيء مختصاً بجهة مميزة ، ولغلظ الغين وانغمامها ما نُحِصَّتْ بما تصحبه الحبسة والحيرة ولا توضع اليد منه على ناحية مغلصة .

فتفطن لهذا ونحوه ، وسرّ حكمة هذه اللغة الشريفة ، وتأتّ له ، ولا تجفّ عليه . ألا ترى أنهم قالوا لمن لا يتجه لأمره : عَيَايَا طَبَاقَاءَ ، فد « طَبَاقَاءَ » مما نحن فيه ، وقال اللهُ سبحانه : ﴿ أَيَنَّمَا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ ۝۳۳

(١٠٦) في الأصل : فرضت ، والصواب ما أثبت .

(١٠٧) في الأصل : فحش ، والصواب ما أثبت .

بِخَيْرٍ ﴿ [سورة النحل : ٧٦] . وكلام العرب أغمض وألطف ، وإنما تتلاخ وحيأ ونشاهد لطفأ .

٤٠ = [٢٦٥] مسألة :

قولهم : مررت برجل عامل كاتب ، من غير عطف الصفة الثانية على الأولى = يؤكد ما يذهب^(١٠٨) إليه من أن الصفة الثانية صفة للموصوف موصوفاً بالصفة الأولى ، فالضمير في الصفة الثانية إذا عائد على الموصوف والصفة الأولى جميعاً . وهذا يدل أيضاً على شدة اتصال الموصوف بالصفة مضافاً إلى ما يدل عليه من الأماكن من غير هذا الوجه .

٤١ = [٢٦٦] مسألة :

قال بشامة بن الغدير :

دَرَسْتُ وَقَدْ بَقِيَتْ عَلَيَّ جِجَجٌ بَعْدَ الْأَيْسِرِ عَفْوَتْهَا سَبْعٌ

قدم الظرف في وصف النكرة على الجملة والجملة على المفرد .

وأعدل من هذا البيت الآية وهي قول الله سبحانه : ﴿ وقال رجل مؤمن

من آل فرعونَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ [سورة غافر : ٢٨] ألا تراه قدم المفرد على

الظرف والظرف على الجملة ؟ وهكذا يجب في الترتيب لأن

الموضع/للمفرد ، والظرف أقرب إلى المفرد من الجملة ، والجملة فيما بعد . ٢/٦١

وقال عز اسمه : ﴿ وجاء رجلٌ مِن أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ﴾ [سورة

القصص : ٢٠] فقدم الظرف على الجملة كما ترى ، هذا إذا جعلتهما

صفتين ، وكذا ينبغي .

بقي في القسمة شيء آخر ، وهو أن ترفع الصفة المفردة مُظْهِراً نحو

مررت برجل قائم أخوه ، فهذا في الرتبة قبل الظرف وبعد الصفة المفردة .

الرافعة للمضمر نحو مررت برجل ظريف ، فاعرفه .

(١٠٨) قوله « يذهب » لم أعرف من عناء ، وربما كان الصواب « نذهب » .

٤٢ = [٢٦٧] أنشد أبو العباس محمد بن يزيد لمحمد بن

عبد الملك الزيات :

ما لي إذا غيبت لم أذكر بواجدة وإن مرضت فطال السقم لم أعد
ما أعجب الشيء ترجوه فتخرمه قد كنت أحسب أنني قد ملأت يدي

٤٣ = [٢٦٨] من باب «عَلِجَ»^(١٠٩) وبابه قولهم : حمل

بُخْتِجَ^(١١٠) .

٤٤ = [٢٦٩] وقال ابن عباس^(١١١) : « لا بأس برمي الحدو » يريد

الحداء ، ومثله « حَبَلَوْ » و« أَفَعَوْ » .

٤٥ = [٢٧٠] وقال :

أدام الله إمتساع المناعي^(١١٢) بطول بقاء سيدنا المطاع
فحسن بطوله وعلى يديه بنو الأنعام والعذل المشاع

٤٦ = [٢٧١] حدثني أبو القاسم المظفر بن المغيرة عن أبيه عن

جده - وكان يُخصّ بأبي تمام ويخفّ عليه - قال : دخلت يوماً على أبي تمام
وإذا هو مؤتزر بفضة متشح بأخرى ، وبين يديه دواوين العرب ، ينظر في
هذا ثم في هذا ، ثم يجم شيئاً ، ويثبت بيده شيئاً يكتبه ، وإذا هو في شدة
قد مسّته . قال : فقلت له : يا سيدي ، أنت - والله - في أمر عظيم ينال
منك وأشفق منه عليك ، فلو اقتصرت على بعض هذا ، فإن الناس يكفهم
عفوك من جهدك ، أو كلاماً هذا نحوه ، أشكّ أنا فيه ، إلا أن هذا طريقه .
قال : فقال لي : ويك ! إنها قلائد تبقى في أعناق الرجال فانظر بماذا

(١٠٩) أي علي وبابه مما أبدلت فيه الجيم من الياء ، انظر سر الصناعة ١٧٥ .

(١١٠) أي بختج ، ولا أعرف أحداً ذكر إبدال الجيم من الياء في هذا الحرف .

(١١١) انظر اللسان (ح د و) .

(١١٢) كأنه كذلك في الأصل .

تقلدهم .

٤٧ = [٢٧٢] مسألة :

كان أبو علي - رحمه الله - يقول^(١١٣) في النداء : إنَّ فيه معنى الفعل ، قال : « ألا ترى أنه إذا قال لها يا زانية ، وجب عليه الحد ، كما أنه ١/٦٢ إذا قال لها : زيت ، كان/ كذلك » . هكذا كان رحمه الله يقول مرسلأ كما ترى .

والذي أراه في هذا أنه ينبغي أن يكون معنى الفعل مضافاً من لفظ^(١١٤) المنادى إذا كان فيه معنى الفعل . ألا ترى أنه إنما يفاد معنى الفعل على قدر لفظ المنادى ومعناه . فإذا قال له : يا قائم ، أفيد منه معنى القيام ، وإذا قال له يا قاعد أفيد منه معنى القعود ، وإذا قال له يا ساكت أفيد منه معنى السكوت ، وإذا قال يا متكلم أفيد منه معنى كلامه . فلو كان هذا أمراً مضافاً من نفس « يا » لما تناول الشيء وضده واستمر هكذا . فقد علمت بذلك أنه إنما ينبغي أن يكون معنى الفعل مضافاً من نفس المدعو لا من لفظ « يا » . يؤكدُه عندك أنه لو قال : يا زيد ، أو يا جعفر ، لما أفيد هناك معنى فعل غير ما يفيدُه « يا » من معنى النداء كما تفيدُه « هل » من معنى الاستفهام و« بل » من معنى الإضراب ، و« من » من معنى الابتداء والتبويض .

وليس هذا أراد . ألا ترى أنه قال : لو قال لها يا زانية لحد ، والإنسان لا يحد للنداء وإنما يحد للقذف . ولو كان هذا أمراً واجعاً إلى نفس النداء لوجب أن يكون لو قال له يا زيد ، حدٌ لوجود لفظ النداء هناك ، وكذلك لو قال لها : يا هند ، ويا جمل . وهذا واضح . ويؤكد

(١١٣) لم أصب كلامه .

(١١٤) في الأصل : « من معنيين لفظ » بإقحام « معنيين » .

عندك ما ذكرنا قوله^(١١٥) :

وَيَتَوْمُ عَقْرَتُ لِلْعَذَارَى مَطِئِي قِيَا عَجَبًا لِرِخْلَيْهَا الْمُتَحَمَّلِ

ألا ترى أن فائدة القول « ويوم عقرت للعذارى مطيئي » : يوم

عقرت فعجبت لرحلها المتحمل ؟ ألا ترى كيف عطف العجب على العقر ، فمعنى العجب مفاد من لفظه لا من لفظ « يا » فافهم ذلك .

٤٨ = [٢٧٣] مسألة :

من قوة شبه الظرف بالفعل أن شرط به ، وأن أوجب الشرط به

نحو قوله^(١١٦) تعالى : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [سورة الروم : ٣٦] ، وأنشد

عُطِفَ عَلَى الْفَعْلِ وَعُطِفَ الْفَعْلُ عَلَيْهِ^(١١٧) .

٤٩ = [٢٧٤] مسألة :

من باب قوله^(١١٨) :

مَيْبَرَةُ الْعُرْقُوبِ إِشْفَى الْمِرْفَقِ

وقوله^(١١٩) :

يَتَّقِيُونَ ظِلَالَ كُلِّ مُطَهَّمٍ أَجَلِ الظَّلِيمِ وَرَبْقَةِ السَّرْحَانِ

(١١٥) وهو امرؤ القيس ، والبيت هو العاشر من معلقته ، ديوانه ١١ ، وروى

« من رحلها » انظر الديوان ٣٦٨ .

(١١٦) في الأصل : « الشرط به وقوله » والصواب ما أثبت .

(١١٧) سلف عطف الظرف على الفعل وعطف الفعل على الظرف ص ٣٨ برقم

١١ و ١٢ .

(١١٨) سلف البيت ص ١٠٥ برقم ٩٠ .

(١١٩) وهو المتبني ، ديوانه ١٧٩/٤ .

فاجمع بينهما (١٢٠) . ومنه قوله (١٢١) :

طَبَّقُ الْأَرْضِ تَحْرَى وَتُدْرُ

[٢٧٥] = ٥٠

أَسْتَفِرُّ اللَّهَ وَأَسْتَقِيلُهُ
مَا أَنَا مِمَّنْ شَيْئُهُ يَهْوُهُ
أَشَدُّ مِنْ نُزُولِهِ رَجِيلُهُ

[٢٧٦] = ٥١ قوله (١٢٢) :

رُبُّ هَيْضَلٍ مَرَسٌ لَقَفْتُ بِهِيْضَلٍ

من باب « العَوَاوِر » (١٢٣) فاجمع بينهما (١٢٤) .

(١٢٠) اجمع بينهما أن المتبني وصف بالاسم « أجل » و « ريقة » كما وصف الأول

ب « مثيرة » و « إشفى » ، وكما وصف امرؤ القيس بقوله « طبق » وهي جميعاً أسماء .

(١٢١) وهو امرؤ القيس ، ديوانه ١٤٤ ، و صدر البيت :

دَيْمِيَّةٌ هَطْلَاءٌ فِيهَا وَطْفٌ

(١٢٢) وهو أبو كبير الهذلي ، ديوان الهذليين ٨٩/٢ ، والمختب ٣٤٣/٢ ،

وكتاب الشعر لأبي علي ٧٣ ، وشرح المفصل ٣١/٨ ، والإنصاف ٢٨٥ ، والخزانة

١٦٥/٤ - ١٦٦ . و صدر البيت :

أَزْهَيْرٌ إِنْ تَيْشِبَ الْقَيْدَالُ فَبِإَسْنِي

ويروى « رُبُّ » بفتح الباء .

(١٢٣) من قول جنيد بن المنثري الطهوي :

رَكَحَلِ الْعَيْنَيْنِ بِالْمَسَاوِيرِ

وهو في الكتاب ٣٧٤/٢ ، وشرح أبياته لابن السراقي ٤٢٨/٢ ، وشرح شواهد

شرح الشافية ٣٧٤ ، وصر الصناعة ٧٧١ ، والمختب ١٠٧/١ ، ٢٩٠ ، والمنصف

٤٩/٢ ، والخصائص ١٩٥/١ و ١٦٤/٣ ، ٣٢٦ (ونسبه إلى العجاج وليس له) .

(١٢٤) اجتماعهما أنه حذف الباء من « رُبُّ » وبقيت الباء ساكنة « كما كانت قبل

الحذف وإن لم يكن هناك موجب للحركة لالتقاء الساكنين ، ولولا ذلك لوجب تسكين =

٥٢ = [٢٧٧] كان يقال : أربع لا يشبعن من أربع : تخين من نظر ، وأثنى من ذكر ، وسمع من خبر ، وأرض من مطر . ينبغي أن يضاف إليها خامسة : وقلب من فكر .

٥٣ = [٢٧٨] مسألة :

ينبغي أن تكون لام « المزية » ياء حتى كأنها مقلوبة من مزته من صاحبه ، لأن صاحب المزية مميّز عن غيره ومؤثر .

٥٤ = [٢٧٩] قال لي أبو علي^(١٢٥) رحمه الله بحلب سنة ست وأربعين^(١٢٦) : ما لي صديق إلا واشتبه أن يكون كتاب أبي الحسن^(١٢٧) في معاني القرآن عنده .

٥٥ = [٢٨٠] وقلت له يوماً ببغداد - أظنه سنة خمس وسبعين^(١٢٦) - شيئاً ذكرت فيه أبا الحسن علي بن عيسى بن الرّمائي عفا الله عنا وعنه - وأبو الحسن إذ ذاك قد ساند الثمانين - فقال : نعم ، هو صبي .

٥٦ = [٢٨١] وكان أبو علي - رحمه الله - في هذا الباب ونحوه جباراً ، يرى نفسه وأهل هذا الشأن بحيث هي وهم ، وقد كان فيما يراه منه

= باء ربّ كتسكين لام هل وبل ودال قد إذ لا ساكنين هناك فتجب الحركة لالتقائهما « عن المحتسب » كما أنه حذف الياء من « العواوير » وصحح الواو في « العواور » ولم يهزها وإن كان القياس هزها لأن الألف قد اكتنفها واوان لإرادة الياء في العواوير وللدلالة على أن هذا « العواور » محذوف من ذلك « العواوير » الذي لو لم يحذف لما كانت الواو فيه إلا مصححة ، أفدته من كلام ابن جنّي في الخصائص ٣/٣٢٦ ، والنصف ٢/٤٩ ، والمحتسب ٢/٣٤٣ في كلامه على « لا أكلمك حيرتي دهر » .

(١٢٥) الفارسي ، شيخ ابن جنّي .

(١٢٦) وثلاثمائة .

(١٢٧) سعيد بن مسعدة الأحمشي .

معدوراً بالإضافة إليهم ، فإنه كان فيه أحداً ولا أحد إليه أحداً .

٥٧ = [٢٨٢] وكان يعظم أبا عثمان ، ويكاد يعبد أبا الحسن (١٢٧) ،

ولم يكن أبو العباس (١٢٨) عنده إلا رَجِيلاً ، ولم تكن جنابته عنده على نفسه في تعقبه كلام سيبويه بكتابه الموسوم بـ « الفلظ » إلى غاية ، وكان أبو عمر (١٢٩) في نفسه قصداً ومتسلماً (١٣٠) ، وكان بأخرة ربما جمش أبا بكر (١٣١) وعذمه (١٣٢) ، ولم يكن رأيه فيه متأخراً رأيه فيه متقدماً ، وكان عن أبي إسحق (١٣٣) راضياً مع ما عمله به في كتاب « الإغفال » الذي ردّه ١/٦٣ به عليه . /

٥٨ = [٢٨٣] وذاكرته يوماً بابن كيسان فرأيته قابلاً به ومشتغلاً

بمذهبه .

٥٩ = [٢٨٤] وقال لي : قال لي أبو بكر محمد بن الحسن (١٣٤)

وقد جئته لأقرأ عليه كتابه في « الجمهرة » ، وبدأت برسائله لأقرأها عليه ، فقال لي : أنت - والله - يا أبا علي - أعلم بهذا الأمر مني ، فقلت : لا بدّ من قراءتها على كل حال ، هي سماع .

٦٠ = [٢٨٥] وقال لي : عملت كتابي في « إصلاح الإغفال »

(١٢٧) سعيد بن مسعدة الأخفش .

(١٢٨) محمد بن يزيد الميرد .

(١٢٩) الحرزمي .

(١٣٠) قصداً : عدلاً ، ومتسلماً يريد سالماً ، ولم أجده . والذي ذكروه

« مسلماً » .

(١٣١) ابن السراج .

(١٣٢) قوله « جمش » كذا وقع . وعذمه : لومه وعنفه .

(١٣٣) الزجاج .

(١٣٤) ابن دريد .

الردّ على أبي إسحق^(١٣٣) قبل سنة عشرين^(١٣٦) وأنا جالس في الرواقين بطاق
الحرّاني^(١٣٥) ورجلاي مدلاّتان^(١٣٦) إلى الطريق .

٦١ = [٢٨٦] وقال لي : كان قد أصاب رجلي حرّاً ونزل إليها
فصل^(١٣٧) ففُصِدت ، وأشار علي الطيب بلزوم المدرعة^(١٣٨) ، فأقمت
بصف شونيز^(١٣٩) أربعين يوماً لا أتحرّك . وكان يعتادني بعض الفقهاء يقرأ
عليّ كتاب « الأيمان » لمحمد^(١٤٠) ، فأملت عليه فيه شيئاً صالحاً - وأوماً
إليّ أنه كثير وحسن - وعملتُ على اتساخه منه ففاتي ذلك ولم أتمكن منه
فيما بعد ، لعائق ذكره .

٦٢ = [٢٨٧] وقال لي^(١٤١) : لم أودع كتابي في « الحجّة » شيئاً
من انتزاع أبي العباس^(١٣٨) غير جمعه بين الآية التي هي قوله سبحانه
وتعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ [سورة
الجمعة : ٨] وبين البيت الذي هو قول زهير^(١٤٢) :

(١٣٥) محلة بيغداد بالجانب الغربي ، معجم البلدان ٥/٤ .

(١٣٦) في الأصل : مدلاّتان ، وهو خطأ .

(١٣٧) كذا وقع .

(١٣٨) كأنها كذلك في الأصل . ويمكن أن تقرأ المبدعة ؟ ولعلها الدّعة .

(١٣٩) لم يذكر في معجم البلدان . وفيه الشونيزية : مقبرة بيغداد بالجانب

الغربي ، معجم البلدان ٣/٣٧٤ . وقال أبو علي في الخليات ١٥٩ : « ... كانوا يرونه

[يعني السرافي] يغشاني في صف شونيز ... » .

(١٤٠) ابن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة .

(١٤١) ذكر ذلك في الخصائص ٣/٣٢٥ أيضاً .

(١٤٢) البيت من معلقته ، ديوانه صنعة ثعلب ٣٠ (الدار) ٣٥ (قباوة) .

وبروي :

ولو رام أسباب السماء بسلم

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَابِ يَسْلُتُهُ وَلَوْ رَامَ أَنْ يَرْقَى السَّمَاءَ بِسُلْمٍ
٦٣ = [٢٨٨] وقال لي بحلب سنة ست وأربعين^(١٢٦) : إذا كان
عند الإنسان كتاب أبي عبيدة في «المجاز» ، وكتاب أبي الحسن في
«إعراب القرآن» ، وكتاب قُطْرُب في «الرد على الملحدين» = استغنى
بذلك عن هذه الكتب الطوال .

٦٤ = [٢٨٩] قال أبو العباس أحمد بن يحيى : قلت لأبي يوسف
يعقوب بن السكيت : أكان قطرب يُّتهم في روايته ؟ فقال : وأيُّ تُّهمة ا
عندي عنه فَمَطَّرَ سماعاً ، ولا أجسر أن أروي عنه حرفاً .
ع^(١٢٧) ليس هذا رأي أصحابنا في قطرب ، وما هو عندهم بحمد الله
إِلَّا ثِقَةٌ .

٦٥ = [٢٩٠] اعلم أن جميع ما حذف منه حرف البحر مع الفعل
تخفيفاً فلن^(١٤٣) يعدو أن يكون قد نظر فيه إلى أنه في معنى فعل يصل بنفسه
٢/٦٣ من غير حرف يوصله . وذلك/نحو قوله^(١٤٤) :
أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ
أي من ذنب ، ألا تراه في معنى : أستوهب الله ذنباً ؟
وكذلك قوله^(١٤٥) :

(١٤٣) قوله : « اعلم أن جميع ما حذف ... فلن » الفاء في قوله « لن يعدو » -
وهو خير « أن » - زائدة ، وزيدت فيه لأن اسم أن أضيف إلى الموصول « ما » .
(١٤٤) البيت بلا نسبة في الكتاب ١٧/١ ، والمقتضب ٣٢١/٢ و ٣٣١/٤ ،
والخصائص ٢٤٧/٣ ، والخزانة ٤٨٦/١ ، وعجزه :

رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهَ وَالْعَمَلِ

(١٤٥) نسب البيت إلى أعشى بني طرود وغيره ، انظر الخزانة ١٦٤/١ - ١٦٦ .

وهو في الكتاب ١٧/١ ، والمقتضب ٣٦/٢ ، ٨٦ ، ٣٢١ ، ٣٣١/٤ ، والكامل ٤٧ - =

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ

ألا ترى أن معناه : أَلزمتك الخير وأشعرتك الخير وأوجبت عليك الخير ؟

وكذلك قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٥] أي من قومه . ألا ترى أن معناه : سَلَبَ موسى قومه سبعين رجلاً وأفقد قومه سبعين رجلاً وابتزَّ قومه سبعين رجلاً ؟ لأنه إذا اختارهم منهم وحازهم^(١٤٦) عنهم فقد ابتزَّهم إياهم وأفقدهم إياهم وسلبهم إياهم .

وكذلك قوله : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [سورة المطففين : ٣] أي كالوا لهم أو وزنوا لهم . ألا ترى أن معناه [إذا]^(١٤٧) عاملوهم أخسروهم .

وكذلك قوله^(١٤٧) :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَأَنْصِتُوهَا

أي فأنصتوا إليها . ألا ترى أن معناه : إذا قالت فأولوها أسماعكم ؟

فتأمل جميع ما يعرض في اللغة من هذا النحو فإنك لا تعدم فيه نحواً مما أريتك في هذا . وكله من باب الحمل على المعنى ، وقد ذكرنا من هذا

= ٤٨ والتعليق عليه ثمة . وعجزه :

فقد تركتك ذا مال وذا نسب

(١٤٦) كأنه في الأصل « مازهم » والصواب ما أثبت .

(١٤٧) وهو لحم بن صعب ، وقيل ديسم بن طارق ، انظر شرح أبيات المغني

٣٢٩/٤ - ٣٣١ . وهو في الكامل ٥٩١ ، ومعاني القرآن للقراء ٩٤/٢ ، والخصائص ١٧٨/٢ . وعجزه :

فإن القول ما قالت حذام

ويروى « فصدقوها » وهي رواية ابن جنبي في الخصائص وعليها فلا شاهد فيه على

ذلك .

ونحوه في كتابنا في « الخصائص »^(١٤٨) شيئاً كثيراً ، فليضيف هذا ونحوه إليه بإذن الله .

وكذلك ما زيد فيه حرف الجر نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٥] زاد الباء لما كان معناه : لا تعطوا^(١٤٩) بأيديكم إليها .

٦٦ = [٢٩١] مسألة :

قول الله عز اسمه : ﴿ وَإِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ أَوْ لِيُنْفِضُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ يُضَلُّونَ . أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴾ [سورة المطففين : ٣ - ٤] .

إن شئت كانت « يظن » هنا بمعنى « يعلم » ، وهو فاش في اللغة ، نحو قوله^(١٥٠) :

قُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفِي مَدَجَج

أي تيقنوا .

وإن شئت كانت « يظن » هنا على بابها تصوراً وتظنياً ، وهو مع ذلك أقوى معنى . وإنما كان أقوى معنى لأنه بصير إلى أنه كأنه قال : ألا يتوهم أولئك أنهم مبعوثون ، أي فقد يُقنع في هذا بالتوهم ففيه كاف من ١/٦٤ تحققة لعظم الأمر وشدته/فيكون إذا كقول الشاعر :

(١٤٨) انظر الخصائص ٤١١/٢ - ٤٣٥ « فصل في الحمل على المعنى »

و ٣٠٦/٢ - ٣١٥ « باب في استعمال الحروف بعضها في مكان بعض » .

(١٤٩) كذا وقع ، ولعله « تُفَضُّوا » .

(١٥٠) وهو دريد بن الصمة ، ديوانه ٤٧ وتخرجه فيه . وعجزه :

سراتهم في الفسارمسي المُسرِّد

ورواية الديوان : « علانية ظنوا .. » . والرواية كما هنا في اللسان (ظ ن ن) .

يَكْفِيكَ مِنْ شَرِّ سَمَاعَةَ^(١٥١)

أي فقد يجب لتوهم البعث والنشور وما هناك وعظم الأمر
وشدته = أن تجتنب المعاصي وتحذر كل الحذر ، فضلاً عن تحقق الأمر
والقطع بنفسه ، فلذلك كان أبلغ .

[٢٩٢] = ٦٧

مسألة من أحكام الوقف والابتداء يبنى عليها غيرها ، فإن المسائل
فيه كثيرة وحسنة ، وقد يُعلم كثير من الحلال والحرام بها .

اعلم أنه إذا تداخل الوقفان اعتمد أههما وهو أشدهما إيضاحاً
للمعنى ، وذلك كقول الله سبحانه : ﴿ مُتَكِينٍ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ .
هَلْ ثَوَّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(١٥٢) [سورة المطففين : ٣٥ - ٣٦]
فيمن جعل قوله ﴿ هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون ﴾ معمول المعنى
لـ ﴿ ينظرون ﴾ أي يتأملون : هل كان كذا . فعلى هذا ينبغي أن يكون

(١٥١) لم أجده على هذه الرواية . ولعماتكة بنت عبد المطلب عمه النبي عليه

السلام :

سائل بنا في قومنا وليسف من شر سماعة

ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٧٤١ ، وشرح أبيات المغني ٢٨٣/٧ .

وفي المثل : حسبك من شر سماعة ، انظر الأمثال لأبي عبيد ٧٢ وتخرجه فيه .

(١٥٢) هذا خطأ في التلاوة ، التيس عليه صدر الآية بغيرها . وعلى هذا الخطأ بنى

ابن جني - رحمه الله - المسألة . وقوله ﴿ فيها ﴾ ليس في الأصل .

فسياق التلاوة في سورة المطففين : ﴿ فاليوم الذين آمنوا من الكفار يضحكون

[٣٤] على الأرائك ينظرون [٣٥] هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون [٣٦] . أما قوله

تعالى ﴿ متكئين فيها على الأرائك ﴾ فقد جاء في قوله تعالى في سورة الكهف : ٣١

﴿ متكئين فيها على الأرائك نعم الثواب وحسنت مرتفعاً ﴾ وفي قوله تعالى في سورة

الإنسان : ١٣ ﴿ متكئين فيها على الأرائك لا يرون فيها شمساً ولا زمهراً ﴾ .

الوقف على قوله ﴿الأرائك﴾ ثم يستأنف فيقول : ينظرون^(١٥٣) هل كان كذا . وإنما كان هذا من الوقف المتداخِل أن قوله ﴿ينظرون﴾ حال من الضمير في ﴿متكئين﴾ فقد يجب على هذا أن يكون الوقف على ﴿ينظرون﴾ لأنه حال من الضمير في الجملة المتقدمة ، وإذا كان حالاً منه لم يحسن أن تُفصل الحال مما هي منه لأنها جزء من الجملة كلها . إلا أنه لو قَعِل ذلك فَعِل ﴿ينظرون﴾^(١٥٤) لانتقض المعنى فيما^(١٥٥) يسبق إلى النفس ، لأنه كان يصير قوله ﴿هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون﴾ مستأنفاً من كلام الله تعالى لا حالاً^(١٥٦) مما قبله ، فيكون حينئذ في استئنافه على أنه من كلام الله تعالى وجهه بمنزلة قوله تقدست أسماؤه في قصة بلقيس ﴿وكذلك يفعلون﴾ [سورة النمل : ٣٤] لأنه لما انتهى كلامها إلى قولها : ﴿وجعلوا أعزّة أهلها أذلة﴾ [سورة النمل : ٣٤] قال الله تعالى : ﴿وكذلك يفعلون﴾ . فكان نظير قوله ﴿هل ثوب الكفار﴾ مستأنفاً من كلام الله كهذا .

وليس على هذا هو عند من كان معناه عنده ﴿ينظرون هل ثوب الكفار﴾ أي يتأملون هذا ، كقوله/عز اسمه : ﴿فليُنظر أيها أركى طعاماً﴾ [سورة الكهف : ١٩] أي فليتأمل الحال في ذلك .

فإذا خيف هذا اللبس المؤدي إلى نقض الغرض احتمال فصل الحال مما قبلها لأن ذلك أمر صناعي . ولم يجوز فصل المنصوب المعلق الفعل عنه - أعني قوله ﴿هل ثوب الكفار﴾ - لأنه أمر معنوي .

(١٥٣) في الأصل : فيقول هل ينظرون ، بإقحام هل .

(١٥٤) بالهامش ما نصه : مجطه صورته : لو فعل ذلك قول ينظرون ، .

(١٥٥) كأنه كذلك في الأصل .

(١٥٦) كذا وقع وصوابه ، لا معمولاً لما قبله ، .

وقد دللنا في كتابنا الموسوم بـ « الخصائص »^(١٥٧) على أن عناية العرب بمعانيها أشرف وأؤكد من عنايتها بالألفاظ . فذلك نفسه ما أردناه من تداخل الوقفين وأنه يجب أن يعتمد أقواهما ويتسمّح في أدناهما ، فأعرفه .

٦٨ = [٢٩٣] مسألة :

قولها^(١٥٨) :

وَمَنْ ظَنَّ مِمَّنْ يُسْلَقِي الْحُرُوبَ بِأَنَّ لَا يُصَابَ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزاً

ينبغي أن ينتصب « عجزاً » على المصدر ، أي فقد ظن ظناً

عاجزاً ، ووصف بالمصدر ، وحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه .

ولا يجوز الرفع في قولها^(١٥٩) « بأن لا يصاب » لأنه إذا رفع بعد

الظن ذهب به مذهب العلم ، ولا يجوز أن يعلم الشيء بخلاف ما هو عليه ، فافهم .

٦٩ = [٢٩٤] مسألة :

يمر بنا في الخط القديم نحو قوله^(١٦٠) :

طَاوِ الْمَصِيرِ كَسَيْفِ الصَّيْقَلِ الْفَرِيدِ

« طاوٍ » كما ترى بغير ياء ، وله وجه من القياس . وذلك أنه

مضاف ، والمضاف لا ينفك من المضاف إليه ، وبعد الياء من « طاوي »

(١٥٧) الخصائص ٢١٥/١ - ٢٣٧ « باب في الردّ على من ادّعى على العرب

عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني » .

(١٥٨) وهي الخنساء ، ديوانها ٨٢ .

(١٥٩) في الأصل : قوله ، والصواب ما أثبت .

(١٦٠) وهو النابغة الذبياني ، ديوانه صنعة ابن السكيت ٧ وصنعة الأعلام ١٧ ،

وتهديب اللغة ٩٩/١٤ ، ورسم فيها « طاوي » . وصدر البيت :

مِنْ وَخْشٍ وَجُرَّةٍ مَوْشِيٍّ أَكْرَعُهُ

لام التعريف ساكنة ، وذلك يسقط الياء لالتقاء الساكنين ، فبنوه على
الوصل الذي تسقط فيه الياء لما ذكرنا ، فصار « طارِ المصير » كما ترى .

ومثله كَتَبْتُمْ « ذات مال »^(١٦١) ونحو ذلك بالتاء كما ترى . وذلك أنه
لا يوقف عليها لأنها مضافة إلى « مال » ونحوه ، وإذا اتصلت كانت تاء على
الأصل لا بحالة . فعليه كتبوا : ذا مال وذات^(١٦٢) عقل ، بالتاء وإنما
« ذات » تأنث « ذا » فهي كـ « شاة » إلا أن الإضافة لزمها فاتصلت
فكُتبت تاء على ما يجب في أصلها وهو التاء .

١/٦٥ ٧٠ = [٢٩٥] قال^(١٦٣) /:

وإني لأبكي اليوم من حذري غداً فِرَاقَكَ وَالْحَيَّانِ مُوْتَلِفَانِ
قد قلنا قديماً^(١٦٤) في هذا البيت : إنَّ « غداً » مفعول به

لا ظرف^(١٦٥) ، و« فراقك » بدل منه أي فراقك فيه . وأجزناه فقلنا :

فما جيلتي إن جدَّ بينُ أجبتي وَعَيْشاي مِنْ ذِكْرِ النَّوَى تِكْفَانِ
فيا حاديتي غير المليحة وَقَفَّةً سُفِيْتُ مِنَ الْأُخْرَانِ إن تَقْفَانِ^(١٦٦)

٧١ = [٢٩٦] مسألة :

قال^(١٦٧) :

(١٦١) انظر كتاب الكتاب لابن درستويه ٤٩ - ٥٠ ، واللسان (ذو ،

وذوات) .

(١٦٢) رسم هنا في الأصل : ذاة .

(١٦٣) المجنون ، ديوانه ٢٧٥ .

(١٦٤) لم أجد البيت فيما بين يدي من كتب أبي الفتح .

(١٦٥) في الأصل : « وأن » ، ولعل الصواب ما أثبت . وما قاله أبو الفتح فيه

بخلاف ما عليه المعنى أن غداً ظرف للفراق والفراق مفعول به ، وهو الظاهر .

(١٦٦) كذا .

(١٦٧) أبو حزام المكي كما في سر الصناعة ٣٧٧ ، والخزانة ٣٣١/٤ . والرواية

« للامتشابهان » .

وَأَعْلَمُ أَنْ تُسَلِّباً وَتُرْكَأً لِلأَمْتَقَارِبَانِ وَلَا سَوَاءً
فيه ثلاثة أشياء :

أحدها : الدلالة على أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته . ألا ترى أنه
كأنه قال : وأعلم أن التسليم والترك لا متقاربان ولا سواء
= وفيه إدخال لام الإثبات مع « لا » النافية ، وسببه أنه محمول على
معنى « غير » ، فكأنه قال : لغير متقاربين^(١٦٨) ولا سواء .
وأما قوله^(١٦٩) :

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاضْطَنِعَنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي
فإن شبه « ما » النافية بـ « ما » التي بمعنى « الذي » شبهاً لفظياً .
وكما شبهت « لا » هنا بـ « غير » فكذلك شبهت « لا » بـ « غير »
أيضاً في قولهم : جئت بلا مال ، أي بغير مال .

= وفيه : أنه قال « للامتقاربان » ثم قال « ولا سواء » ، وإذا لم
يتقاربا فهما أبعد من الاستواء . وكان أوفق من هذا أن يقول « للاسواء
ولا متقاربان » فيبدأ بالأعلى ثم ينحط عنه إلى الأدنى .
٧٢ = [٢٩٧] مسألة :

قال شاعرنا^(١٧٠) :

جَلَلًا كَمَا بِي فَسَلِّكَ التَّبْرِيجُ
أراد : فليكن التبريح ، فحذف النون لالتقاء الساكنين ، وفيه قُبْحُ

(١٦٨) في الأصل : لغير متقارب ، والصواب ما أثبت .

(١٦٩) وهو التابغة الذبياني ، ديوانه ١٣٩ (صنعة ابن السكيت) ١٥١ (صنعة ..

الأعلم) ، وسر الصناعة ٣٧٧ ، وفيها « وكيف » .

(١٧٠) وهو أبو الطيب المتنبي ، ديوانه ٢٤٣/١ . وعجز البيت :

أغذاء ذا الرشأ الأغن الشبيح

٢/٦٥ للإدغام الذي بعده ، وأنت لا/ تقول^(١٧١) : فلان من بَشَّجَار وتريد من بني النَّجَّار قياساً على بَلْعَنير وبلحارث . إلا أن فيه ما أذكره فتأمله . وذلك أن هذا البيت من بحر^(١٧٢) الكامل ، وتقطيعه :

جَلَّلَنْ كَمَا بِي فَلَ يَكْتُ شَبُّ رِي حُو
مَتَفَا عَلَن مَس تَف عَلَن مَف عَو لَن

أفلا ترى أن التساء الأول من التبريح قابلت نون « مس تف علن » وهي آخر الجزء ، وللعرب في مقاطع الأجزاء وقفات ما يحذف عن استيفاء الحرف ، ويقوى ذلك ويضعف بحسب عادة المنشد من إدراجه أو تمهله لا سيما إذا حدا أو ترثم ، فإن الوقوف على مقاطع الأجزاء يكون أئين وأوضح . فلما كان كذلك علمت به الوقفة على تاء^(١٧٣) « فليكت » إذا حصلت هناك وقفة ما انفصل في اللفظ عن تمام لفظ الإدغام ، وإذا ضعف هنا أمر الإدغام لما ذكرنا جرى نحوه من مجرى « بلحارث » و« بلعنير » في ترك الإدغام ، فاعرف ذلك فإنه لطيف بإذن الله .

ونحو منه ما كنا رأيناه^(١٧٤) قبل في قول عبيد^(١٧٥) :

وَلَقَدْ يَعْنَى بِهِ جِيرَانُكَ أَلْ مُمَسِكُو مِنْكَ بِأَسْبَابِ الْوَصَالِ
في أنه حذف النون من « المسكو » في آخر المصراع الأول ، وهذا مما يزيد في ثقل الاسم للوقفة العارضة عند انقضاء المصراع الأول . فلما

(١٧١) انظر الكتاب ٤٣٠/٢ ، والمقتضب ٢٥١/٢ ، والكامل ١٢٢٨ .

(١٧٢) في الأصل : بحور ، والصواب ما أثبت .

(١٧٣) في الأصل : « على نون تاء » بإقحام « نون » .

(١٧٤) في المنصف ٦٦/١ - ٦٧ .

(١٧٥) ابن الأبرص ، ديوانه ١٢٠ ، وهو من أبيات له في الخصائص ٢٥٥/٢ .

وقوله « المسكو » آخر المصراع الأول من البيت « ال » منه و« مسكو » أول المصراع الثاني .

أفرط طول [الاسم] (١٧٦) حسن حذف النون لذلك .

وليس كذلك قوله (١٧٧) :

الحَافِظُو عَوْرَةَ الْعِشِيرَةِ (١٧٨)

لأن هذا العمل في مصراع واحد . ولعمري إن الواو من « الحافظو » في آخر الجزء الذي هو « مس تف علن » إلا أنك تعلم أن الوقفة (١٧٩) في آخر الجزء ليست في تمام الوقفة في آخر المصراع ، فاعرف ذلك .

٧٣ = [٢٩٨] مسألة :

ما جاء من « استفعل » المعتل العين مصححها :

﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ [سورة المجادلة : ١٩] ، وقول

زهير (١٨٠) :

هنالك إن يُسْتَحْوَلُوا المال يُخْوَلُوا (١٨١)

(١٧٦) زيادة يقتضيا السياق .

(١٧٧) الأرجح أن البيت من كلمة لعمر بن امرئ القيس الخنزرجي الأنصاري ، انظر فرحة الأديب ١٦٧ ، وجهرة أشعار العرب ٦٦٢ ، والخزانة ١٩٠/٢ ووسط البغدادي الخلاف في نسبتها . والبيت في سفر السعادة ٦٩٣ وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥١ وتخرجه فيهما .

(١٧٨) تمام كما رواه ابن جني في المنصف ٦٧/١ ، والمحتسب ٨٠/٢ :

الحَافِظُو عَوْرَةَ الْعِشِيرَةِ لَا يَسْأَتُهُمْ مِنْ وَرَائِهِمْ تَطْفُ

ويروى « ورائنا » و« وَكَفْ » .

(١٧٩) في الأصل : « الوقف » والصواب ما أثبت .

(١٨٠) ديوانه صنعة ثعلب ١١٢ (الدار) ٩٣ (قباوة) ، والخصائص ٩٨/١ .

(١٨١) عجزه :

وإن يُسْأَلُوا يُعْطُوا وإن يُسِيرُوا يُغْلُوا

فيمَن رَوَاهُ هَكَذَا^(١٨٢) ، وَاسْتَوَقَّ الْجَمَلُ^(١٨٣) وَاسْتَيْسَتْ
الشَّاةُ^(١٨٤) وَاسْتَفِيلَ الْجَمَلُ^(١٨٥) ، قَالَ أَبُو النَّجْمِ^(١٨٦) :

يُدِيرُ عَيْنِي مُضَغِبٌ مُسْتَفِيلٌ

وقوله :

وَاسْتَشَوَكَتْ وَلِلشَّبَابِ نُوكٌ^(١٨٧)

٧٤ = [٢٩٩] مسألة :

قالوا : له زِيٌّ كما قالوا : له أَدَبٌ ، فاجمع بينهما .

٧٥ = ٣٠٠ مسألة :

قولهم : الأَرْقَةُ^(١٨٨) والعَلَمُ نحو^(١٨٩) قولهم : الشُّهْبَةُ والشَّهْبُ
والكُدْرَةُ والكُدْرُ ، والعُبْسَةُ والعَبْسُ والعَيْنَةُ والعَيْنُ ، فافهم الغرض فيه
وتأمله .

٧٦ = [٣٠١] قال :

أَعْنَزُ عَلِيٌّ بِفَائِتٍ مِنْ خِدْمَتِكَ وَبِأَنَّ أَرَى مُتَأَخَّرًا عَنْ حَضْرَتِكَ

(١٨٢) ويروى :

هنالك إن يستخيلوا المال يجبلوا

(١٨٣) انظر الخصائص ٩٨/١ ، وسفر السعادة ٦٧١ ، وجمهرة الأمثال ٥٤/١ ،

والمستقصى ١٥٨/١ .

(١٨٤) انظر الخصائص ٩٨/١ . وفي سفر السعادة ٦٧١ ، والمستقصى

١٥٦/١ : استيست العنز .

(١٨٥) انظر الخصائص ٩٨/١ ، واللسان (ف ي ل) .

(١٨٦) البيت من لاميته في الطرائف الأدبية ٦١ ، والخصائص ٩٨/١ .

(١٨٧) البيت في النصف ٨٩/٣ ، والمخصص ١٨٤/١٤ ، واللسان (ن و ك) .

(١٨٨) الأرقه : العلامة .

(١٨٩) في الأصل « نحور » وهو سهو . وقوله « قولهم الأرقه والعلم نحو قولهم .. »

كذا هو .

يُقَسِّي لَدَيْكَ وَدَيْعَةً مِنْ رَغْبَةٍ لَا زِلَّةَ مُخْتَسِباً بِهَا مِنْ حَمَلَتِكَ
 الْأَخَافَ إِحْضَاراً لَدَيْكَ أَمَانَةً إِنَّ الْمَكَّارِمَ وَالْعُلَّامَ مِنْ ذِمَّتِكَ

٧٧ = [٣٠٢] مسألة :

« نحن في زمان صعب » . إن قيل : كيف جاز أن يكون ظرف الزمان هنا خبراً عن الجملة ؟ قيل : إذا وصف ظرف الزمان حُسن أن يكون خبراً عن الجملة ، ألا ترى إلى قول أوس (١٩٠) :

لَعَمْرُكَ إِنَّا وَالْأَحَالِيْفَ هُوَلَا لَفِي حِقْبَةٍ أَظْفَارُهَا لَمْ تُقْلَمِ
 وسبب ذلك أن الصفة لم تخصصه بالفائدة من هذا الوجه . وذلك أنه

إنما امتنع « زيد يوم الجمعة » (١٩١) ونحو ذلك من حيث كان الزمان نأ حضر لم يغيب عنه أحد ، فلا فائدة إذاً في ذلك . وأما قولهم : « الناس في وقت طيب أو في زمان صعب » فإنه/محمول على معناه ، أي الناس في طيب من الزمان وفي صعوبة من الوقت ، فصارت الفائدة هنا من حيث كانت في قولهم « نحن في شدة ، والقوم في صعوبة » . وأما « زيد يوم الجمعة » فلا يتخلص (١٩٢) منه ما نحن بسبيله . قصدت الشدة والسبب والصعوبة إذاً ظرفاً غير زمانية ، كقولهم : « نحن في خير ، والآن في بؤس » فاعرف ذلك .

٧٨ = [٣٠٣] مسألة :

قال ذو الرمة (١٩٣) :

(١٩٠) ابن حجر ، ديوانه ١٢٠ .

(١٩١) انظر اللمع ٨٣ - ٨٤ ، وشرح المفصل ٨٩/١ - ٩١ ، ومع المعاني

٢٣/٢ - ٢٤ .

(١٩٢) في الأصل : « يتلخص » وهو سبق قلم .

(١٩٣) ديوانه ٤١٣ ، والرواية :

كأننا والقنسان القود بحمائلنا

كأنها والقنآن السود يضرُّها مَوْجُ الْفَرَاتِ إِذَا التَّجَّ الدِّيَامِيمُ
 إن شئت كانت « إذا » حالاً من « موج » ، وإن شئت كانت
 متعلقة بنفس « موج » ، وأياً ما أردت فقد أجريت فيه الجثة مجرى الحدث .
 وذلك أن الموج في الأصل مصدر ماج بموج موجاً ، ثم جعل عبارة عن
 الجثة التي هي الماء الذي له ظِلَّةٌ . فإن جعلتها حالاً منه جرى مجرى قولك :
 الصيام يوم الجمعة مبارك ، أي الصيام كائناً يوم الجمعة مبارك . وإن
 جعلت « إذا » متعلقة بنفس « الموج » جرى ذلك مجرى قولك : سرني
 قيامك إلى زيد ورغبتك في عمرو .

فإن قيل : فكيف يجوز أن يُعلق به الظرف أو يُجعل حالاً منه وقد
 صار المصدر هنا عبارة عن الجثة ؟ قيل : لا يتكر أن تراجع الأصول وتُقرَّر
 أحكامها بعد الانصراف عنها . ألا ترى إلى قولهم « صُغت الحاتم »
 و « صُنْتُ الثوب » عدى كل واحد منهما وهو فَعَلْتُ محافظةً على أصله
 الذي هو فَعَلْتُ ، وقالوا : أرايتك زيداً ما صنع^(١٩٤) ؟ لم يمنع ما دخله من
 معنى « أخبرني » من أن يتعدى إلى مفعولين كما كانت « رأيت » تتعدى
 أوَّلُ إليهما .

وبذلك أيضاً ينبغي أن تعلم أن قول الله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ
 الْبَحْرِ ﴾ [سورة المائدة : ٩٦] ليس كقولنا « لحم الخنزير حرام » أو
 « حُرِّمَ عليكم لحم الخنزير » ونحو ذلك . وذلك أن « الصيد » في الأصل
 مصدر : صِيدَت الطير والوحش ونحو ذلك صَيْدًا ، ثم وضع الصَّيْدَ على
 المصيد الذي هو الجوهر . والتحليل عندنا والتحرير لا يتناولان لنفس^(١٩٥)
 ١/٦٧ الجواهر/لأن تلك من أفعال القديم سبحانه ، ولا تأثير لنا نحن في فعلها ،

(١٩٤) انظر ما سلف برقم ٢٤ [٢٤٩] .

(١٩٥) كذا وقع بزيادة اللام في المفعول ؟ .

وإنما المحرّم علينا أفعالنا نحن التي هي الأكل والشرب والمشي والحركة ونحو ذلك . إلا أن الصيد في الأصل حدث ، فكان وقوع لفظ التحليل عليه أقرب مأخذاً من وقوع التحريم على لحم الخنزير ونحوه مما^(١٩٦) ليس في الأصل مصدراً .

وذلك أنك لاحظت أصل ما كان عليه الصيد من الحديثية كما لاحظ ذو الرمة أصل ما كان عليه الموج من الحديثية . ألا تراه كيف علق به الظرف أو جعله حالاً منه ؟ وأما لحم الخنزير ونحوه مما^(١٩٧) بعد من تصور لفظ المصدر فيه فإنما^(١٩٨) هو على حذف المضاف البتة من غير ملاحظة معنى الحدث ، فكأنه قال سبحانه : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٣ ، والنحل : ١١٥] أي تناول كل واحد من هذه الجواهر . و « تناول » من فعلنا نحن ، فأما هذه الأعيان فمن أفعال القديم عز وعلا ، وليس إلى مخلوق إحداث جسم ، هذا مما يخصّ القديم سبحانه ، فأعرف ذلك .

فإن قيل : فقد علمنا أن المراد بقوله تعالى : ﴿ أحل لكم صيد البحر ﴾ إنما هو أكله لا نفس صيده ، وأنت إذا تصورت فيه معنى الحدث إذ ذاك إلى أن تصير الفائدة فيه تحليل صيده وليس في لفظه إباحة أكله .

قيل : هذا موضع اكتفي فيه بالسبب من المسبب ، وهو غور من العربية بطين^(١٩٩) . وذلك أن العرف والعادة في هذه المصيدات أنها إنما تصاد لتؤكل ، فإذا أبيع الصيد الذي هو سبب الأكل ، فالمستبب الذي هو الأكل مباح ؛ وإن كان قد يجوز أيضاً أن تصاد بعض المصيدات لغير

(١٩٦) في الأصل : فما ، وهو تحريف .

(١٩٧) في الأصل : ما ، والصواب ما أثبت .

(١٩٨) في الأصل : وإنما ، وهو تحريف .

(١٩٩) أي بعيد . ومثل هذه العبارة في الخصائص ٣١٩/٣ .

الأكل ، فإن الغالب إنما هو ما قدّمنا ، وهو الأكثر ، فعليه يجب أن يكون العمل .

واقامة السبب مقام المسبب باب طويل ، وقد أفردنا له في كتابنا « الخصائص » (٢٠٠) باباً ، فالتمس منه إن شاء الله .

٢/٦٧ ٧٩ = ٣٠٤ أنشدني بعضهم /:

زرعتُ الجودَ في أرض العطايا فأصبحت الموابِ (٢٠١) في حصاد
وما وجبت عليّ زكاةً مالٍ وهل تجبُ الزكاةُ على جوادٍ

٨٠ = ٣٠٥ مسألة :

حكى سيويه (٢٠٢) عنهم في « أبو أيوب » « أبو أيوب » . عليه من السؤال أن يقال (٢٠٣) : إن الواو المضموم ما قبلها إذا كانت منفصلة لا تدغم نحو « ظلموا وأقداً » وقول الله سبحانه : ﴿ لَيْسُوا وَوَا وَجُوهَكُمْ ﴾ [سورة الإسراء : ٧] ، فكيف أدغم واو « أبو » في الواو المبدلة من همزة « أيوب » فقال (٢٠٤) « أبو أيوب » ، وهناك من الانفصال ما تراه ، لولا نراك تجيز في « أبو وجزة » (٢٠٥) « أبو وجزة » ؟

الجواب : إن الذي قال في « أبو أيوب » : « أبو أيوب » إنما فعل ذلك تشبيهاً للهمزة في « أيوب » بالهمزة المتصلة (٢٠٦) في « سؤأة » ؛

(٢٠٠) الخصائص ١٧٣/٣ - ١٧٧ .

(٢٠١) في الأصل : « المراهب » وهو تحريف . والمواب العطايا .

(٢٠٢) في الكتاب ١٧٠/٢ .

(٢٠٣) في الأصل : قال ، والصواب ما أثبت .

(٢٠٤) في الأصل : يقال ، وهو تحريف .

(٢٠٥) في الأصل « لا تجيز » بإقحام « لا » . وفيه حيث وقع « أبو وجزة »

مصحفاً .

(٢٠٦) في الأصل : « والمتصلة » بإقحام الواو .

فكما قالوا في « سَوَاة » : « سَوَّة » . فكذلك قالوا في « أبو أيوب » :
 « أَبَوَيْوَب » تشبيهاً للمنفصل بالمتصل في إبدال الهمزة للواو قبلها واوا ،
 وليس كذلك « ظلموا واقعداً » و « أبو وجزة » لأنه لا همزة بعد واو
 « ظلموا » و « أبو » فيشبهه^(٢٠٧) المنفصل بالمتصل . وهذا البديل في « سَوَّة »
 إنما كان مع الإدغام ، فلذلك احتتمل الإدغام في واو « ظلموا » ليتكامل
 الشبه بين الموضعين ، ولم يكن مثل ذلك في نحو « أبو وجزة » فيحتمل فيه
 ما ذكرته . وقد أفردنا في كتابنا « الخصائص »^(٢٠٨) لما أجرى من المنفصل
 مجرى المتصل ومن المتصل مجرى المنفصل باباً ، وهو كثير جداً .

وأدغم أبو عمرو^(٢٠٩) في قراءته في الإدغام قول الله تعالى : ﴿ إِنَّهُ
 يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ [سورة الأعراف : ٢٧] . وجاز الإدغام في المنفصل
 من قوله ﴿ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ من حيث كانت واو « هو » ليست كواو
 « ظلموا » لأن واو « هو » مفتوحة ، فقوي الاعتماد فيها لحركتها ، وواو
 « ظلموا » ساكنة عند كل قوم وفي كل لغة ، فلم يجز إدغامها لضعفها .
 وليس كذلك ﴿ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ ، وذلك أن أصله فتح الواو ، وإنما أسكنها
 توصيلاً إلى الإدغام على العبرة في كل حرف أريد إدغامه فلأنه لا بُدَّ^(٢١٠)
 من إسكانه إن كان متحركاً ، فلما سكنت الواو فصارت في التقدير « هُوَ »
 لم يكن يجتنع من الإدغام اعتباراً للفصل/لما في ذلك من انتهاك الغرض .
 ألا ترى أنه إنما أسكن ليدغم ؟ فلو امتنع للسكون لكان يكون تراجعاً ،

(٢٠٧) في الأصل : فشيء ، والصواب ما أثبت .

(٢٠٨) الخصائص ٩٣/٣ - ٩٦ .

(٢٠٩) انظر مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير في السبعة ١١٦ ، والمبسوط

٩١ ، والإتحاف ١٠٩/١ .

(٢١٠) في الأصل « فلأنه لا من بدَّ » بإفحام « من » . وقوله « فلأنه » كذا وقع

بزيادة الفاء .

فأمضى ما اعتزمه من الإدغام لئلا ينتقض غرضه . وقد أفردنا في كتابنا في
« الخصائص »^(٢١١) لتحمي انتقاض الغرض باباً .

وعلى ذلك أيضاً عندي قول الأخطل^(٢١٢) :

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُوَ بِيَعْضِ حَدِيثِهَا نَزَلْنَ وَأَنْزَلْنَ الْقَطِيبِينَ الْمَوْلِدَا

لو وقع بعد واو « تلهو » هذه - وقد أسكنت ضرورة كما ترى - واو

لجواز الإدغام جوازاً حسناً ، فكنت تقول : أريد أن يلهو واقد ، تريد^(٢١٣) : أن

يلهو . وذلك أن واو « يلهو » أصلها هنا الحركة ، وإنما أسكنت

استخفافاً ، يريد أن يلهو ، وليست كذلك واو « ظلموا » لأن أحداً

لا يحرك هذه الواو حركة لنفسها ، اللهم إلا أن تخفف الهمزة بعدها فتلقى

حركتها عليها نحو « ظلموا أخاك » فتقول « ظلموا خاك » ، وكذلك إن

أسكنت واو « أريد أن يلهو واقد » للإدغام لا للضرورة التي تقدمت كان

الإدغام هنا أحسن لأنه إنما أسكن ليدغم لا لضرورة الشاعر ؛ فإذا كان

إسكانها هو لأجل الإدغام لم يجوز أن يتراجع كما بعد عن الإدغام الذي إنما

أسكن اعتزاماً له ، بل كان يكون الإدغام هنا كأنه أقوى منه لو أسكن الواو

ضرورة للشعر . ألا ترى أنه لما^(٢١٤) أسكنها الأخطل في قوله « أن تلهو

ببعض حديثها » ضرورة [لا]^(٢١٥) للإدغام فإذا كان إسكانها إنما هو

للإدغام ضاق العذر في ترك الإدغام الذي إنما كان له ومن أجله الإسكان .

(٢١١) الخصائص ٢٣١/٣ - ٢٤٠ باب في الامتناع من نقض الغرض .

(٢١٢) ديوانه ٣٠٣ ، والخصائص ٣٤٢/٢ ، والمختضب ١٢٦/١ ، والمنصف

١١٥/٢ .

(٢١٣) في الأصل : « أريد أن يلهو تلهو واقد يريد » والصواب ما أثبت .

(٢١٤) لم يأت لـ « لما » بجواب ، والكلام ناقص .

(٢١٥) زيادة يقتضها السياق .

وكذلك قول الآخر^(٢١٦) :

أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو^(٢١٧) بِأَمْ وَلَا أَبِ

الكلام هناك كالكلام في بيت الأخطل سواء . وكذلك الكلام في

« هي يقوم أخوها » ونحو ذلك ، يجوز فيه الإدغام فتقول : هي يقوم أخوها ،

وهو وقف هنا . وكذلك من كان من لغته إسكان الواو والياء وأن يقول : هو

أخوك وهي أختك / . وذلك أن الإسكان قليل جداً . وينبغي أن يكون

أصل هذه اللغة تخفيفاً ثم استمرت ، فإذا وقع بعدها ياء وواو

(واجمع)^(٢١٨) من يقول هي وهو لغة من حرك يقال هي وهو لا سيما

وصاحب هذه اللغة قد يراعي لغة غيره .

وقد بينا هذا في كتاب « الخصائص »^(٢١٩) وأفردنا له هناك أيضاً

باباً . وقد يجوز أن يعتبر من أسكن الواو والياء هنا لغة له ما هو عليه من

ظاهر الإسكان^(٢٢٠) فلا يدغم له وللاتفصال . وكأن القولين معتدلان

فافهم ذلك .

٨١ = ٣٠٦ مسألة :

قد يجوز أن يكون إنما حذف الوقف التنوين في نحو : هذا زيد

ومررت بزيد ، من قبل أن كل واحد من الوقف والتنوين جميعاً قد جرى

(٢١٦) وهو عامر بن الطفيل ، ديوانه ١٣ ، والخزانة ٣/٥٢٧ ، وشرح أبيات المغني

٤٦/٨ . والبيت في الخصائص ٢/٣٤٢ ، والمختب ١/١٢٧ . صدره :

فمسا سؤدتني عامر عن ورائة

(٢١٧) في الأصل « يسمو » والصواب ما أثبت من المصادر .

(٢١٨) كذا وقع .

(٢١٩) لعله يريد الباب الذي سماه « باب في العربي يسمع لغة غيره » ، أيراعيا

ويعتمدها أم بلغها ويطرح حكمها ، الخصائص ٢/١٤ - ١٥ .

(٢٢٠) في الأصل : « الإسكان كان فلا يدغم » بإقحام كان .

مجري صاحبه . وذلك أن كل واحد منهما مؤذن بتمام الجزء . ألا ترى أن المضاف لما كان محتاجاً إلى المضاف إليه فلم يجز الوقف عليه حذف منه التنوين الآتي لتمام الاسم ؟ فإذا وصلت إلى المضاف إليه نونت ، فالتنوين عَلمٌ للتمام . ألا ترى أنك لا تقف عن نقصان ؟ فلما كان كل واحد من الوقف ومن التنوين مؤذناً بالتمام لم يُجمع بينهما في الوقف ، لأنَّ عَلماً واحداً كافٍ من آخر في معناه . لذلك لم ينون الفعل لأن الفاعل من تمام جزئه ، فلما لم يتم لم ينون إذ كان التنوين عَلماً للتمام .

فإن قلت : فقد تقول : زيدٌ أخوك ، فتنون زيدا والكلام ناقص = قيل : أجل ، إلا أن الاسم الذي هو المبتدأ قد تم فنون .

فإن قيل : فالفعل قبل الفاعل أيضاً كالمبتدأ قبل الخبر ، فهلاً نون الفعل كما نون الاسم = قيل : الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد . وقد دللنا على ذلك في كتابنا الموسوم بـ « سر صناعة الإعراب » (٢٢١) يأتي عشر دليلاً (٢٢٢) ، فجريا مجرى المضاف والمضاف إليه في أن كل واحد منهما (٢٢٣) غاية الاسم الثاني الذي هو الفاعل والمضاف إليه ، وليس كذلك المبتدأ وخبره لأنه ليس اتصال المبتدأ بخبره في شدة امتزاج الفعل بفاعله ، والتنوين إنما يأتي علماً على تمام الجزء الذي يخصه لا لتمام الجملة ، فافهم ذلك . /

١/٦٩
٨٢ = ٣٠٧ أنشدت قديماً (٢٢٤) :

(٢٢١) سر صناعة الإعراب ٢٢٠ - ٢٢٦ .

(٢٢٢) في الأصل « اثني عشر دليلاً » والصواب ما أثبت . والذي ذكره في

الاستدلال على ذلك تسعة أدلة ، وقال : « واستدل أبو علي على شدة اتصال الفعل بالفاعل بأربعة أدلة ، واستدللت أنا أيضاً بخمسة أدلة آخر غير ما استدلت به هو ... » فأوردها .

(٢٢٣) في الأصل : منه ، والصواب ما أثبت .

(٢٢٤) لعروة بن أذينة ، انظر ممتط اللآلي ١٣٧ ، وتخرجهما ثمة . وينسبان إلى

عمر بن أبي ربيعة ، ولم يردها في أصول ديوانه ، انظر الديوان ٤٩٣ . [وانظر شعر عروة بن أذينة (تح د . يحيى الجبوري) : ص ٣٢٣] .

قَالَتْ وَأَبْتَشُّهَا وَجَدِي فَبَحْتُ بِهِ قَدْ كُنْتُ عِنْدِي تُحِبُّ السُّتْرَ فَاسْتَبْرِ
 أَلَسْتُ تُبْصِرُ مَنْ حَوْلِي فَقُلْتُ لَهَا غَطَّى هَوَاكِ وَمَا أَلْقَى عَلَى بَصْرِي

٨٣ = ٢٠٨ مسألة :

من باب قوله (٢٢٥) :

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادِ دَارَهَا
 وتلك الآيات والآيات (٢٢٦) في هذا المعنى قول جميل (٢٢٧) :

إِذَا قُلْتُ مَا بِي يَا بَيْتَةَ قَاتِلِي مِنَ الْحَبِّ قَالَتْ ثَابِتٌ وَيَزِيدُ
 ٨٤ = ٣٠٩ مسألة :

متحرك المعتل كساكن الصحيح . ألا ترى أن الواو والياء في
 « الثوى » و « الحيا » لَمَّا صَحَّحَا جَرِيَا جَرَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي « حَوْضِ »
 و « بَيْتِ » . وساكن المعتل قد أجري مجرى ساكن الصحيح من عدة

(٢٢٥) وهو الأعشى ، ديوانه ٢٦٧ ، والخصائص ٤٠٢/٢ - ٤٠٣ - و ٢٥٦/٣ ،
 وشرح أبيات المعنى ١٧٠/٧ - ١٧٢ . وفي مطبوعة الديوان « جعلت إياد » وكذا وقع في
 بعض نسخ معني اللبيب . قال البغدادي : « وهو تحريف من التسخ » . وعجز البيت :

تَكَرَيْتُ تَرْقُبُ حَبُّهَا أَنْ يُحْصِدَا

ورواية الديوان « تنظر حبا » .

وقوله إياد بدل من « مَنْ » والبدل مؤذن بتمام البدل منه . ولا يجوز أن تنتصب « دارها »
 بـ « حلت » هذه الظاهرة لفصل البدل بين بعض الصلة وبعض ، فتنتصب بـ « حلت »
 مقدرة ، انظر الخصائص .

(٢٢٦) التي ذكرها في الخصائص .

(٢٢٧) ديوانه ٢٢٦ . والمعنى : إذا قلت يا بيتة ما بي من الحب قاتلي . ولا يجوز
 أن يتعلق الجار « من الحب » بحال من « ما » لأن الخبر قد فصل بين بعض الصلة
 وبعض والخبر مؤذن بتمام المبتدأ ؛ فلا بد من تقدير ما يتعلق به « من » ، وتقديره : هو
 من الحب ، أو نحو ذلك .

ففسول جميل من باب قول الأعشى .

أوجه : أحدها : اعتداد كل واحد منهما في وزن العروض اعتداداً واحداً .
ألا ترى الواوین في قوله « يقولو » من قوله (٢٢٨) :

يَقُولُونَ لَا تُهْلِكُ أَسَى وَتَجْمَلُ

يقابلهما غيرهما من الصحيح ، وهو قوله « بسق ظل » من

قوله (٢٢٩) :

بِسِقِطِ اللَّوَى

ومنها قولهم في تكسير ثوب وعين : « أثوب » و « أعين »
كـ « أكلب » و « أفرخ » . فعلى هذا قالوا في المعنى الواحد « النأي »
و « النوى » فكأنهما مثال واحد . وحسن ذلك أيضاً أن المفتوح في كثير من
أحكام العربية يجري مجرى الساكن . وقد دللنا على ذلك في كتابنا
« المغرب » وفي « الخصائص » (٢٣٠) وغيرهما . فكأن « النأي » و « النوى »
مثال واحد ، فهذه طريق .

وقد استعملت العرب عكس ذلك ، فأجرت المعتل من الساكن
مجرى المتحرك ، فقالوا : ثوب وأثواب كجبل وأجبال ، وشيخ وأشياخ
كقدم وأقدام ؛ وأجروا ألف الشنية مجرى الحرف المتحرك . ألا ترى أن
سيبويه (٢٣١) لم يقدر فيها حركة كما أن الحرف المتحرك لا تقدر فيه مع
٢/٦٩ حركته حركة أخرى . وهو مذهب العرب / : أن يسلكوا الطريق وضدها ،

(٢٢٨) وهو امرؤ القيس ، والبيت من معلقته ، ديوانه ٩ . وصدر البيت :

وقسوفاً بها صحبي علي مطيهم

(٢٢٩) وهو امرؤ القيس ، والبيت مطلع معلقته ، ديوانه ٨ . وقامه :

قفسا نيك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول وحومل

(٢٣٠) لم أتهد إلى موضع ذلك في الخصائص .

(٢٣١) في الكتاب ٤/١ .

وذلك لسعة اللغة وانتشارها لأنها (تأخذ وتؤخذ) (٢٣٢) كل أدب بها ، فاعرفه .

ومن ذلك باب في كتابنا « الخصائص » (٢٣٣) ترجمته « هذا باب في أن سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجه « من ذلك أن الإدغام يقوي المعتل وهو أيضاً بعينه يضعف الصحيح .

ومنه أن الحركة نفسها تقوي الحرف وهي بنفسها تضعفه . وقد شرحنا ذلك هناك ، فغنينا عن إعادته هنا .

٨٥ = ٣١٠ مسألة :

قول شاعرنا (٢٣٤) :

يَرَوْنَ (٢٣٥) مِنَ الدُّغْرِ صَوْتِ الرِّيحِ صَهِيلَ الجِيَادِ وَخَفَقَ البُؤْدِ
لا يجوز أن يكون « يرون » ههنا من رؤية العين لاستحالة ذلك في المعنى . ولا يجوز أيضاً أن يكون بمعنى « يعلمون » لأن الأمر بخلاف ذلك . فلم يبق إلا أن تكون « رأيت » بمعنى « اعتقدت » كقولنا : فلان يرى رأي الخوارج ويرى رأي أبي حنيفة ونحو ذلك ، أي يعتقد اعتقاده . وإذا كان كذلك وجب النظر في انتصاب « صهيل الجياد » :

فلا يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لأن « رأيت » هذه لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد . ألا ترى إلى قوله سبحانه وتعالى : ﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ ﴾ [سورة النساء : ١٠٥] فهذه منقولة من « رأيت » بمعنى

(٢٣٢) كذا وقع .

(٢٣٣) الخصائص ٥١/٣ - ٥٦ .

(٢٣٤) وهو أبو الطيب المتنبي ، ديوانه ٣٤٤/١ .

(٢٣٥) ظاهر كلام ابن جني أنها « يرون » بفتح الياء . وفي شرح ديوان المتنبي

المنسوب إلى العكبري : « الرواية الصحيحة يُرَوْنَ بضم الياء لأن ما ذكره ظنٌ وليس بعلم . وقال الواحدي : من روى بفتح الياء فهو غلط » .

« اعتقدت » وإنما معها مفعولان : أحدهما الكاف في « أراك » والآخر ضمير « ما » المحذوف ، أي بما أراكه الله . ولو كانت متعدية إلى مفعولين لوجب بعد النقل أن تتعدى إلى ثلاثة مفعولين . فإذا بطل أن يكون مفعولاً ثانياً وجب القياس وجه له ينتصب عليه .

ولا يحسن البديل أيضاً لأن المعنى ليس عليه . ألا ترى أنه يصير إلى أنه كأنه قال : يرون من الذعر صهيل الجياد ونخفق البنود ، وليس المعنى هذا ، وإنما هو : يحسبون هذا هذا أو يظنون هذا هذا . و« رأيت » هذه لا تكون بمعنى « حسبت » وإنما هي لحاسة البصر أو للعلم أو للاعتقاد ، فقيه ما تراه .

وطريق جوازه عندي أن يكون أراد بـ « رأيت » هنا معنى الاعتقاد ، ١/٧٠ إلا أنه لما كان عظيماً في نفسه ومنعدماً في اعتقاده لحق عنده^(٢٣٦) / [خرم] .

٨٦ = [٣١١] مسألة :

يجوز في قول جرير^(٢٣٧) :

يا أحسنَ الناسِ كُلِّ الناسِ إنساناً

غير ما قالوه من أن « إنساناً » هنا هو إنسان العين^(٢٣٨) ، كقولك :

يا أحسنَ الناسِ عيناً ؛ وذلك أن يكون أراد : يا إنساناً أحسنَ الناسِ ،

(٢٣٦) وقع هنا خرم ، فاللوح ٢/٧٠ فيه آخر ما خرجه ابن جني من شعر تأبط

شراً .

(٢٣٧) ديوانه ١٦٢/١ . صدره :

ألسيتَ أحسنَ من يمشي على قدم

ورواية الديوان « يا أملك الناسِ » .

(٢٣٨) كذا في الديوان .

فقدّم وصف النكرة عليها فنصبه على الحال منها ، فهو كقولك : يا قائماً زيد
على حدّ قولك : يا زيد قائماً ، ثم قدمت الحال على صاحبها ، فاعرفه .
٨٧ = [٣١٢] مسألة :

يشهد بصحة قول أبي الحسن في إجازته « زيد كيف »^(٢٣٩) : أن
يكون في « كيف » ضمير مرفوع على حد ارتفاعه بالفعل = قول بعض
الأعراب^(٢٤٠) :

وما أدراك أين أنت أنته
فتفهّمه .

٨٨ = [٣١٣] مسألة :

قول الله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
[سورة الفتح : ٤] هو منقول من نزلت الدار ونحوها ، فكأنه أحلها إياها
وجعلها مألفاً ومعاناً لها . فالظرف إذا متعلق بنفس « أنزل » لا بالسكينة
ولا بمحذوف هو في الأصل حال منها على حد قولك : كلمت زيداً في
الدار ، والظرف حال لـ « زيد » أي كلمته كائناً في الدار هو . وليس في
المعنى كقوله تعالى : ﴿ وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾
[سورة إبراهيم : ٤٥] لأنه عندنا من السكون لا من السكن والحلول . ألا
ترى أن السكون أبلغ من السكن لأنه قد يجوز أن يسكن الدار وهو قلق
فيها وعلى مشاركة لزواله عنها ، فإذا هو سكن فيها فقد اجتمع له إلى السكنى
فيها السكون إليها ، فلذلك قال ﴿ وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا
أَنْفُسَهُمْ ﴾ أي هدأتم بها واطمأنتم إليها ؛ فهو أذهب في توبيخهم
والاحتجاج عليهم من أن يكونوا سكنوها غير وادعين ولا مختارين لها .

(٢٣٩) كذا وقع .

(٢٤٠) لم أجده .

٨٩ = [٣١٤] قوله سبحانه : ﴿ لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ

تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [سورة الفتح : ٥] ليس بيدل

من قوله ﴿ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ [سورة الفتح : ٤] لأن ازديادهم

إيماناً من أفعالهم ، وإدخاله إياهم الجنات من أفعاله تعالى ، أي اللام في قوله

« ليدخل » متعلقة بنفس « يزدادوا »^(٢٤١) أي ليزدادوا إيماناً للدخول إلى ١/٧١

الجنات ، أي يكون ازديادهم منه للدخول ومن أجل الدخول .

ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بنفس « إيمانهم » أي مع إيمانهم

لأجل دخولهم الجنات ، كأنهم إنما آمنوا ليدخلوا .

ولا يحسن أن تكون اللام متعلقة بقوله ﴿ إيماناً ﴾ لأن بعده ﴿ مع

إيمانهم ﴾ ، وليس من صلة « إيمان » فهو أجنبي ، وإذا كان أجنبياً لم يجر

أن تتعلق اللام بنفس قوله ﴿ إيماناً ﴾ لِمَا فِيهِ مِنْ استحالة الفصل بين

الموصول والصلة بالأجنبي .

وإن شئت علقتها بمحذوف يدل عليه جملة الكلام ، أي وقعت هذه

الأشياء ﴿ ليدخل المؤمنون والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ .

وحسن إضمار هذا الفعل مع جواز تناول الظاهر من أجل المعنى . ألا ترى

أنه يصير أجمع للمراد المقصود هنا ، ألا ترى أن بعده ﴿ وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ

وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ ﴾ [سورة الفتح : ٦] ، وهذا واضح .

٩٠ = [٣١٥] مثل قول المتنبي^(٢٤٢) :

مِنْ طَاعِنِي تُعْرِ الرَّجَالِ جَاذِرٌ وَمِنْ الرَّمَاحِ دَمَالِجٌ وَخَلَانِجُلٌ

قول الأعشى^(٢٤٣) :

(٢٤١) بعده في الأصل : « بها » .

(٢٤٢) ديوانه ٢٥٢/٣ .

(٢٤٣) ديوانه ٥٣ . وفي الأصل : « وقال الأعشى » والصواب ما أثبت .

إِذَا هُنَّ نَازِلْنَ أَقْرَانَهُنَّ وَكَانَ الْمِصَّاعُ بِمَا فِي الْجُونِ
أي يقاتلن الشباب بالخصاب والطيب = وقول الآخر (٢٤٤) :

هَلْ يَغْلِبَنِي وَاحِدٌ أَقَاتِلُهُ
رِيمٌ عَلَى لِبَائِهِ سَلَامِيْلُهُ
مِالِحُهُ يَوْمَ الْوَعَى مَكَاجِلُهُ

٩١ = [٣١٦] مسألة :

قوله :

وَمَا ذَكَرْتُكَ النَّفْسُ إِلَّا تَفَرَّقَتْ فَرِيقَيْنِ مِنْهَا عَاذِرٌ لِي وَلَائِمٌ
ينبغي أن يكون أراد : منهما عاذر لي ومنها لائم ، كقول الله
سبحانه ﴿ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ ﴾ [سورة هود : ١٠٠] أي ومنها حصيد ،
فحذف أحد الطرفين لدلالة صاحبه عليه . لا بد من تقدير « منها » أخرى
لاختلاف معنى الصفتين - يعني عاذر ولائم وقائم وحصيد ، إلا أنه أعاد
الضمير بلفظ الإفراد فقال « منها عاذر » حملاً على المعنى . ألا ترى أن
النفس إذا تفرقت فريقين فإنها هي الفريقان . وإذا كان كذلك صح ما قلناه
من رد لفظ/الفريقين بمعنى ما هي هما وهو النفس ، كقول الله سبحانه
﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [سورة يونس : ٤٢] وقول
الفرزدق (٢٤٥) :

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُئْبَ يَصْطَحِبَانِ

أي مثل رفيقين يصطحبان أو مثل اللذين يصطحبان ، وهو كثير

فاعرفه .

(٢٤٤) الأبيات في شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ٢٥٢/٣ .

(٢٤٥) ديوانه ٨٧٠ ، صدر البيت :

تَعَشُّ فَمِنْ إِنْ وَالثَّقَنِي لَا تَحُونَنِي

تم المجموع بحمد الله وعونه
من كلام الإمام عثمان بن جني رحمه الله تعالى
منقولاً من خطه ، وذلك بحلب المحروسة بالقرب
من عمود الأسر بتاريخ شهر الله الأصم رجب
سنة سبع وخمسين وستائة على يد أضعف
خلق الله وأحوجهم إلى عفوه وغفرانه عفا الله
عنه محمد بن عبد الرحيم حامداً لله تعالى ومصلياً

ومسلماً

فهرس المصادر

- أبنة كتاب سبويه ، للزبيدي ، تحقيق أحمد راتب حموش (رسالة جامعية ،
جامعة دمشق ١٩٧٨) .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، للبنّاء ، تحقيق د. شعبان
إسماعيل ، عالم الكتب بيروت ١٩٨٧ .
- أدب الكتاب ، لابن قتيبة ، تحقيق د. محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة
بيروت ١٩٨٢ .
- أساس البلاغة ، للزمخشري ، دار صادر بيروت ١٩٧٩ .
- أسماء المعتالين ، لابن حبيب (في نوادر المخطوطات) تحقيق عبد السلام
هارون ، القاهرة ١٩٧٣ .
- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، تحقيق عبد الإله نهان وأصحابه ،
مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥ - ١٩٨٧ .
- الأصمعيات ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف
بمصر ١٩٦٤ .
- الأمثال ، لأبي عبيد ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث
بدمشق ١٩٨٠ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد
محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية بمصر ١٩٦١ .

- تاجر العروس ، للزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ .
- تهذيب اللغة ، للأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون وعبد الحلیم النجار
ومحمد علي النجار وآخرين ، القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٧٥ .
- جمهرة أشعار العرب ، للقرشي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار نهضة
مصر ١٩٦٧ .
- جمهرة الأمثال ، للعسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد
قطامش ، القاهرة ١٩٦٤ .
- الحجة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ،
دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٨٥ (لم يتم) .
- المخاطبات ، لابن جنى ، تحقيق علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب
الإسلامي ١٩٨٨ .
- خزانة الأدب ، للبغدادي ، بولاق ١٢٩٩ هـ .
- الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية
١٩٥٢ .
- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة ، لحمزة الأصبهاني ، تحقيق عبد المجيد
قطامش ، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ .
- ديوان الأنحطل ، صنعة السكري ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، دار الآفاق
الجديدة ١٩٧٩ .
- ديوان الأعشى ، تحقيق د. محمد محمد حسين ، بيروت ١٩٦٨ .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر
١٩٦٩ .
- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ، بيروت ١٩٧٩ .

ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيق د. عزة حسن ، وزارة الثقافة بدمشق
١٩٧٢ .

ديوان جرير بشر محمد بن حبيب ، تحقيق د. نعمان طه ، دار المعارف
بمصر ١٩٦٩ .

ديوان جميل ، جمع وتحقيق د. حسين نصار ، دار مصر للطباعة ١٩٦٧ .

ديوان الخطيئة بشر ابن السكيت والسكري والسجستاني ، تحقيق
د. نعمان طه ، مكتبة البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨ .

ديوان خفاف بن ندبة ، جمع وتحقيق د. نوري حمودي القيسي ، بغداد
١٩٦٧ .

ديوان الخنساء ، دار صادر بيروت .

ديوان دريد بن الصمة ، جمعه محمد خير البقاعي ، دار قتيبة بدمشق ١٩٨١

ديوان ذي الرمة ، بشرح أبي نصر الباهلي ، تحقيق د. عبد القدوس
أبو صالح ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٢ .

ديوان رؤبة ، جمع وتحقيق وليم بن الورد ، ليسك ١٩٠٣ .

ديوان زهير ، بشرح ثعلب ، دار الكتب المصرية ١٩٤٤ .

ديوان زهير ، بشرح ثعلب ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، دار الآفاق
الجديدة ١٩٨٢ .

ديوان عامر بن الطفيل ، دار صادر بيروت ١٩٦٣ .

ديوان العجاج ، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي ، دمشق ١٩٧١ .

ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة
مصورة ، دار الأندلس بيروت .

ديوان عنتر ، تحقيق محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي بدمشق
١٩٧٠ .

- ديوان الفرزدق ، تحقيق عبد الله الصاوي ، القاهرة ١٩٣٦ .
- ديوان لبيد ، تحقيق د. إحسان عباس ، الكويت ١٩٦٢ .
- ديوان المتنبي ، بشرح [منسوب إلى] العكبري ، تحقيق مصطفى السقا
وصحبه ، القاهرة ١٩٧١ .
- ديوان مجنون ليلى ، جمع وتحقيق عبد الستار فراج ، القاهرة .
- ديوان النابغة الذبياني ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق د. شكري فيصل ،
دمشق ١٩٦٨ .
- ديوان النابغة الذبياني ، صنعة الأعلام الشتعمري ، تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ .
- ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٥ .
- ذيل الأمالي والنوادر ، للقالبي ، دار الكتب المصرية ١٩٢٦ .
- رسالة الصاهل والشاحج ، للمعري ، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن ، دار
المعارف بمصر ١٩٧٥ .
- زاد المعاد ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر
الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨١ .
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف
بمصر ١٩٧٢ .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم
بدمشق ١٩٨٥ .
- سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق د. محمد
الدالي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٣ .
- سمط اللآلي ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة
التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٣٦ .

- شرح أبيات سيويه ، لابن السيرافي ، تحقيق د. محمد علي سلطاني ،
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦ .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد
يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٧٣ .
- شرح ديوان الحماسة ، للتبريزي ، بولاق ١٢٩٦ هـ .
- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ،
القاهرة ١٩٦٧ .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، المطبعة المنيرية .
- الصحاح ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار ، دار العلم للملايين
بيروت ١٩٧٩ .
- الطرائف الأدبية ، تحقيق عبد العزيز الميني ، لجنة التأليف والترجمة والنشر
بالقاهرة ١٩٣٧ .
- فرحة الأديب ، للأسود الغندجاني ، تحقيق د. محمد علي سلطاني ، دار
قتيبة بدمشق ١٩٨١ .
- الفصول والغايات ، للمعري ، تحقيق حسن زناتي ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٧٧ .
- القوافي ، للأخفش ، تحقيق أحمد راتب النفاخ ، دار الإرشاد ودار الأمانة
١٩٧٤ .
- الكافي في العروض والقوافي ، للتبريزي ، تحقيق الحساني حسن عبد الله ،
القاهرة ٩٦٩ = الوافي في العروض والقوافي .
- الكامل ، للمبرد ، تحقيق د. محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة بيروت
١٩٨٦ .
- الكتاب ، لسيويه ، بولاق ١٣١٦ هـ .

كتاب الشعر ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٨ .

كتاب الكتاب ، لابن درستويه ، تحقيق لويس شيخو ، بيروت ١٩٢٧ .
لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر بيروت .

اللمع ، لابن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، بغداد ١٩٨٢ .

ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي ، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٨٢ .

المبسوط في القراءات العشر ، لابن مهران الأصهباني ، تحقيق سبيع حاكمي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦ .

مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٠ .

مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت ١٩٦٢ .

المختضب ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وصاحبيه ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .

المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن هندراوي ، دار القلم ، بيروت ١٩٨٧ .

المستقصى ، للزخشري ، حيدر آباد ١٩٦٢ .

معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق د. فائز فارس ، الكويت ١٩٧٩ .

معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ .

معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار صادر بيروت .

معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٧٢ .

معجم ما استعجم ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق مصطفى السقا ، لجنة
التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٤٥ .

المفصليات ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف
بمصر ١٩٧٦ .

المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٩٦٣ .
المنصف ، لابن جنى ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مكتبة
مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٤ .

النبات ، لأبي حنيفة ، تحقيق برنهارد لفين ، فرانز شتاير فيسبادن
١٩٧٤ .

النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير
سلطان ، معهد المخطوطات العربية بالكويت ١٩٨٧ .

الروافي في العروض والقوافي ، للتبريزي ، تحقيق عمر يحيى ود. فخر الدين
قباوة ، دار الفكر بدمشق ١٩٧٥ .

